



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بو عريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبين:

- بوسطرة منصف

- بوجمعة نور الدين

بعنوان:

أثر التسهيلات الجبائية على تشجيع وتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة

(دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات لولاية برج بو عريريج)

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	الرتبة	ابرهيمي السعيد
مشرفا	الرتبة	سي ناصر هاجر
مناقشا	الرتبة	عقون عبد السلام

السنة الجامعية: 2024/2023

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، مع استخدام أداة دراسة حالة في الوكالة، من خلال زيارتنا المتواصلة لها من خلال هذه الدراسة تطرقنا لجميع المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على جميع التسهيلات الجبائية المتعلقة بتحفيز هذا النوع من المؤسسات، مبرزين دور الوكالة في عملية التمويل والإعانات المقدمة من طرفها مع استعراض أهم الإحصائيات وتحليلها، ووجدنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تدعم بشكل فعال هذا النوع من المؤسسات، وتحرص على مرافقة أصحاب المشاريع سواء في مرحلة الإنجاز أو مرحلة الاستغلال، لخلق مناصب شغل مستحدثة والوصول لمعدلات نمو إيجابية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التسهيلات الجبائية، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الإعفاءات والامتيازات الجبائية،

Abstract:

This study aimed to clarify the role of the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship, in encouraging small and medium enterprises, and for this purpose relied on the descriptive and analytical approach, with the use of a case study tool in the agency, through our continuous visit to it. Through this study, we touched on all concepts related to small and medium enterprises, with a focus on all tax facilities related to stimulating this type of institutions, highlighting the role of the agency in the process of financing and subsidies provided by it while reviewing and analysing the most important statistics, and we found that the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship, effectively supports this type of institutions, and is keen to accompany entrepreneurs, whether at the stage of completion or the stage of exploitation to reach positive growth rates outside the hydrocarbon sector.

Key words: small and medium enterprises, Fiscal Facilities, National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship, Fiscal Exemptions and Concessions..

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

۱۴۳۸

الإهداء

رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمِثْقَالَ الْحَبِّ، مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ، أَهْلِ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ
مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكُلُّنَا لَكَ عَبْدٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ
مِنْكَ الْجَدُّ

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من لا يضاھيھما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرھما، إلى من بذلا الكثير، وقدّما ما لا
يمكن أن یرد، إليكما تلك الكلمات أھي وأبي الغاليان، أھدي لكما هذا البحث؛ فقد كنتما خير
داعم لي طوال مسيرتي الدراسية.

إلى كل أفراد عائلتي وإخوتي الذي تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها أسأل الله أن يحفظهم.

إلى كل من قاسمني الجهد لإنجاز هذا العمل إلى كل أصدقائي ومعارفي من قريب وبعيد وأخص
بالذكر رمزي، ياسر، يوسف، حلیم، محمد، نصرو، نصرو، جيلا

إلى أساتذتي المحترمين أھدي هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذة سي ناصر هاجر وجميع من
تشرفت بالدراسة لديهم أقول لهم جزاكم الله خيرا ونفعنا بعلمكم وجعلكم فخرا لنا.

بوجمعة نور الدين

الإهداء

رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، مِلءَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمِثْلَهُمَا شَيْءٌ، أَهْلُ الثَّنَاءِ وَالْمَجْدِ، أَحَقُّ
مَا قَالَ الْعَبْدُ، وَكَلَّمْنَا لَكَ عَبْدٌ، اللَّهُمَّ لَا مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ، وَلَا مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ، وَلَا يَنْفَعُ ذَا الْجَدِّ
مِنْكَ الْجَدُّ

أهدي ثمرة جهدي إلى:

إلى من لا يضاھيھما أحد في الكون، إلى من أمرنا الله ببرھما، إلى من بذلا الكثير، وقدما ما لا
يمكن أن يرد، إليكما تلك الكلمات أُمي وأبي الغاليان، أھدي لكما هذا البحث؛ فقد كنتما خير
داعم لي طوال مسيرتي الدراسية.

إلى كل أفراد عائلتي وإخوتي الذي تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها أسأل الله أن يحفظهم.

إلى كل من قاسمني الجهد لإنجاز هذا العمل إلى كل أصدقائي ومعارفي من قريب وبعيد وأخص
بالذكر حسين، أنيس، أحمد، محمد، محمد صغير، شنشن.

إلى أساتذتي المحترمين أھدي هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذة سي ناصر هاجر وجميع من
تشرفت بالدراسة لديهم أقول لهم جزاكم الله خيرا ونفعنا بعلمكم وجعلكم فخرا لنا.

بوسطارة منصف

شكر وعرافان

حمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تنزل الخيرات والبركات وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات نحمد ونشكر الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة

فالحمد لله حمدا كثيرا

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة "سي ناصر هاجر" على كل ما قدمته لنا من معلومات وتوجيهات ونصائح قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا هذه في جوانبها المختلفة.

كما نتفضل بالشكر الجزيل لكل موظفي الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لولاية برج

بوعرييج على التسهيلات التي قدموها لنا

فنقول لكل من أعاننا أعانكم الله

وجزاكم الله كل خير وأتار الله لكم الطريق

بوجمعة نورالدين

بوسطارة منصف

المخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح دور الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، في تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، مع استخدام أداة دراسة حالة في الوكالة، من خلال زيارتنا المتواصلة لها.

من خلال هذه الدراسة تطرقنا لجميع المفاهيم المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع التركيز على جميع التسهيلات الجبائية المتعلقة بتحفيز هذا النوع من المؤسسات، مبرزين دور الوكالة في عملية التمويل والإعانات المقدمة من طرفها مع استعراض أهم الإحصائيات وتحليلها، ووجدنا أن الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، تدعم بشكل فعال هذا النوع من المؤسسات، وتحرص على مرافقة أصحاب المشاريع سواء في مرحلة الإنجاز أو مرحلة الاستغلال، للوصول لمعدلات نمو إيجابية خارج قطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التسهيلات الجبائية، الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، الإعفاءات والامتيازات الجبائية.

Abstract:

This study aimed to clarify the role of the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship, in encouraging small and medium enterprises, and for this purpose relied on the descriptive and analytical approach, with the use of a case study tool in the agency, through our continuous visit to it. Through this study, we touched on all concepts related to small and medium enterprises, with a focus on all tax facilities related to stimulating this type of institutions, highlighting the role of the agency in the process of financing and subsidies provided by it while reviewing and analysing the most important statistics, and we found that the National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship, effectively supports this type of institutions, and is keen to accompany entrepreneurs, whether at the stage of completion or the stage of exploitation to reach positive growth rates outside the hydrocarbon sector.

Key words: small and medium enterprises, Fiscal Facilities, National Agency for the Support and Development of Entrepreneurship, Fiscal Exemptions and Concessions.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرافان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
II	قائمة الجداول
II	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
04	الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
6	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
6	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها
10	المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها
13	المطلب الثالث: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	المبحث الثاني: ماهية التسهيلات الجبائية
17	المطلب الأول: تعريف التسهيلات الجبائية وخصائصها
18	المطلب الثاني: العوامل المحددة للتسهيلات الجبائية وشروط نجاحها
20	المطلب الثالث: الإطار القانوني في جانب التسهيلات الجبائية
24	المبحث الثالث: التسهيلات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الهيئات الداعمة
25	المطلب الأول: التسهيلات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
26	المطلب الثاني: التسهيلات الجبائية التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
27	المطلب الثالث: التسهيلات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
28	المبحث الرابع: الدراسات السابقة

28	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
31	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية
34	الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريج
36	المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)
36	المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، أهدافها ومهامها
38	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والهيئات الداعمة لها
39	المطلب الثالث: تركيبة التمويل ومستوياته، وشروط التأهيل
41	المبحث الثاني: مراحل إنشاء المؤسسات والإعانات والإمميزات الممنوحة لها
41	المطلب الأول: مراحل إنشاء المؤسسات وتوسيع نشاطها
42	المطلب الثاني: الإعانات والإمميزات الممنوحة في مرحلة الإنجاز
42	المطلب الثالث: الإعانات والإمميزات الممنوحة في مرحلة الاستغلال
43	المبحث الثالث: دراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف وكالة دعم وتنمية المقاولاتية
43	المطلب الأول: المؤسسات الممولة حسب الجنس وحسب مؤهلات المستثمرين
47	المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب نوع التمويل ومراحله
50	المطلب الثالث: مساهمة المشاريع الممولة في توفير مناصب الشغل وتوزيعها حسب قطاع النشاط (2009-2021)
57	الخاتمة
59	قائمة المراجع
63	فهرس المحتويات
65	ملخص الدراسة

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
08	تعريف جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	01
09	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	02
30	المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية	03
33	المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية	04
43	إحصائيات المؤسسات الممولة حسب الجنس 2008-2020	05
45	إحصائيات المشاريع الممولة حسب مؤهلات المستثمرين 2008-2021	06
47	مقارنة حجم التمويل الثنائي والثلاثي للمشاريع 2009-2020	07
50	عدد المشاريع الممولة موزعة حسب بلديات الولاية 2009-2021	08
53	عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط 2009-2020	09

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
38	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	01
39	تركيبية التمويل	02
40	مستويات التمويل	03
41	مراحل إنشاء المؤسسة حسب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية	04
45	تطور عدد المؤسسات الممولة حسب الجنس خلال سنوات 2008-2020	05
48	مقارنة نوع التمويل حسب قطاع النشاط لفترة 2009-2020	06
49	مقارنة مراحل تمويل حسب قطاع النشاط لفترة 2009-2020	07
49	مقارنة حجم التمويل لكل جنس حسب قطاع النشاط	08
53	عدد المؤسسات الممولة ومناصب الشغل المستحدثة لكل بلدية	09
55	عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط 2009-2020	10

مقدمة

✚ تمهيد:

تعتبر الأعمال أو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحرك الأساسي لنمو اقتصاد الدول، ذلك عن طريق توفير مناصب شغل عديدة، تعزيز الصادرات، تقليل الواردات وتنويع الهيكل الصناعي الداخلي، كما أنها تعتبر من أهم العوامل التي تساهم بشكل كبير في إحداث إنتعاش اقتصادي من خلال سهولة تكيفها و مرونتها و تمتعها بالقدرة على غزو الأسواق سواء المحلية أو الأجنبية.

نظرا لمكانتها على الصعيد المحلي و العالمي في الاقتصاد، أعطت جميع دول العالم المتقدمة والنامية أهمية بالغة لهذا النوع من الأعمال لتشجيع و تسهيل قيامها، وتوفير جميع المتطلبات و كذا تحسين المناخ التنموي لهذه الأعمال والمؤسسات. شأنها شأن جميع هاته الدول، قامت الجزائر بإعطاء هاته الأعمال أهمية بالغة بداية من الثمانينيات، تحت إطار الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيا إلى نظام السوق الحر، لمواكبة التطورات الخاصة بالسوق العالمية، وذلك عن طريق تطبيق العديد من الاعفاءات والتسهيلات الجبائية وإنشاء العديد من الوكالات و الهيئات لدعم وتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة نذكر منها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والتي تم تحويل اسمها إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والتي هي محل الدراسة، لكن في المقابل هناك العديد من المشاكل كمشكلة التمويل خاصة أثناء فترة الإنشاء حيث قامت الجزائر بإتخاذ مجموعة من الإصلاحات لحل المشكلات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال هاته الوكالات.

✚ إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:
ما مدى مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE لولاية برج بوعرييج وتسهيلات الجبائية في دعم الأعمال الصغيرة والمتوسطة؟

من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبتحليل الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يقصد بالمؤسسات الصغيرة والمؤسسات المتوسطة؟
- ما مدى اهتمام الدولة و مختلف هيئاتها العمومية بترقية ودعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
- ما هي أهم المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

✚ فرضيات الدراسة:

- للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة ومن ثم الإجابة على مشكلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات التالية:
- تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أحد أهم القطاعات التي تساعد في التنمية الاقتصادية.
- مشكلة التمويل تشكل تحد كبير بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تساهم الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منحهم إعفاءات وتسهيلات جبائية من خلال إتاحة العديد من الهيئات التي تساعد في عملية التمويل.

➤ أهمية الدراسة:

يتم تسليط الضوء على هاته الدراسة بسبب أهمية هذا القطاع الذي له تأثير فعال وحاسم على الأفراد المجتمعات، ألا وهو قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الذي تكمن أهميته في القدرة على المساهمة بفعالية في عملية التنمية و تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، كما تبرز أهمية هاته الدراسة من خلال التطرق لمساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعرييج في إنشاء مؤسسات اقتصادية تعمل على المساهمة في التنمية المحلية، وكذا تسعى السلطات المعنية لدعم هذا القطاع من خلال وضع وكالات وهيئات تحت التصرف للقيام بعملية التمويل، وبالتالي توفير مناصب شغل.

➤ أهداف الدراسة:

التعرف على الهيئات والهيكل الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتركيز بشكل خاص على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية برج بوعرييج و دورها كهيكل لدعم وتنمية وتمويل هات المؤسسات.

➤ منهج الدراسة:

في إطار هذا البحث ومن أجل معالجة إشكالية موضوع الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي، وهو المنهج الأكثر استخداما وشيوعا في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، كما تم الاعتماد على أداة دراسة حالة والتي تتضمن إسقاطا ميدانيا على الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE بولاية برج بوعرييج وذلك من خلال جمع البيانات والمعلومات حول هاته الوكالة وتحليلها للوصول إلى إثبات أو نفي فرضيات البحث.

➤ حدود الدراسة:

- الحدود الزمنية: حاولنا تركيز اهتمامنا على الفترة الممتدة من 2008-2021 من خلال رصد حصيلة وأهم أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.

- الحدود المكانية: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية بولاية برج بوعرييج.

➤ أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- الموضوع يدخل ضمن مجال اهتمامنا الدراسي محاسبة وجباية معمقة.
- الرغبة الذاتية في تناول هذا الموضوع لأنه موضوع حيوي ويحظى باهتمامنا الشخصي.
- التعرف على صيغ التمويل و الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- _ التفكير الجاد في إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة.
- _ تسليط الضوء على دور وأهمية هاته الهيئات في عملية التمويل.

+ صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات من طرف الوكالات والهيئات وتحفظهم الشديد في تقديم الملاحق اللازمة، مما أدى إلى إحداث العديد من التغييرات و التعديلات في خطة البحث والمذكرة بصفة عامة.

+ هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة قسمنا هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى أربع مباحث، المبحث الأول تناولنا فيه ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما المبحث الثاني كان حول التسهيلات الجبائية، وركزنا في المبحث الثالث على التسهيلات الجبائية التي تمنحها الهيئات الداعمة لهاته الاعمال، و في المبحث الرابع تطرقنا إلى الدراسات السابقة. أما في الفصل الثاني، فشملت الدراسة التطبيقية حصيلة نشاط الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية لولاية برج بوعريريج في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تم تقسيمه إلى أربع مباحث أيضا، المبحث الأول تم فيه تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ANADE، أما المبحث الثاني تضمن مراحل إنشاء المؤسسات والإعانات الممنوحة لها، المبحث الثالث ركز على إحصائيات عمل الوكالة والمشاريع التي قدمتها وفق الآلية و الكيفية التي تعمل بها الوكالة، أما المبحث الأخير ذكرنا فيه بعض المشاريع التي تحصلت على مختلف الإعانات و التسهيلات. كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع توضيح اختبار صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستتجة، وأخيرا تم صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول :

التسهيلات الجبائية الممنوحة
للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
في الجزائر

تمهيد:

حظيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام كبير من الحكومات والمنظمات الدولية باعتبارها في الوقت الراهن من بين اهم العوامل المساهمة في تحقيق التنمية. فأدى ذلك إلى القناعة التامة بضرورة دعم هذا صنف من المؤسسات وما تتميز به هذه المؤسسات من القدرة على تحقيق العديد من المنافع لاقتصاد الدولة سواء من ناحية رفع الإنتاج او من ناحية خلق فرص العمل, الا انها تواجه مجموعة من المشكلات التي تعرقل نشاطاتها ومسيرتها نحو التطور.

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المبحث الثاني: التسهيلات الجبائية

المبحث الثالث: التسهيلات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الهيئات الداعمة

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول العالم، وذلك نظرا لاختلاف خصائصها الاقتصادية لي الدول، بحيث تعود أسباب هذا الاختلاف إلى تباين المعايير الكمية والنوعية التي تقف عليها لتحديد تعريف موحد وشامل

المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها

أولاً: : تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1. التعريف المعتمد في البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس معيار العمال وحجم الإستثمار، حيث يرى البنك بأن¹:

أ. المؤسسة المصغرة: هي تلك المؤسسة التي يكون عدد العمال فيها من 5 إلى 10 عاملا، ويكون حجم الإستثمار فيها أقل من 100.000 دولار .

ب. المؤسسة الصغيرة: هي تلك المؤسسة التي يكون عدد العمال فيها من 11 إلى 50 عاملا، ويكون حجم الإستثمار فيها بين 100.000 و 3 ملايين دولار .

ج. المؤسسة المتوسطة: هي المؤسسة التي يكون عدد العمال فيها من 51 إلى 300 عاملا ، و يكون حجم الإستثمار فيها بين 3 ملايين و 15 مليون دولار .

2. التعريف المعتمد في الولايات المتحدة الأمريكية :

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على انها :

تمثل المؤسسات التي يتم إمتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط فيه، وقد اعتمد على معيارين هما: حجم المبيعات و عدد العاملين، ولذلك وضع هذا القانون الحدود القصوى لهذه المؤسسات كما يلي:

¹ خليفي سامية، عليلي نادية، فعالية التحفيزات الجبائية في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 18.

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أ. مؤسسات التجارة بالتجزئة والخدمات من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية .

ب. مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية .

ج. مؤسسات صناعية عدد العمال 250 عامل أو اقل .

3. التعريف المعتمد في الإتحاد الأوروبي :

حدد الإتحاد الأوروبي سنة 1996 تعريفا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يتركز على ثلاث مقاييس¹:

أ. المؤسسة المصغرة: هي التي تشغل اقل من 10 عامل .

ب. المؤسسة الصغيرة: هي التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل اقل من 50 عامل, وتتجز رقم اعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو او لا تتعدى ميزانيتها سنويا 5ملايين أورو .

ج. المؤسسة المتوسطة: هي التي توافق معايير الاستقلالية وتشغل اقل من 250 أجيورا, بحيث لا يتجاوز رقم أعمالها سنوي 40 مليون أورو او لا تتجاوز ميزانيتها سنوية 27 مليون أورو .

4. التعريف المعتمد في دول جنوب شرق آسيا :

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول جنوب شرق آسيا بإعتمادها على دراسة حديثة قام بها الباحثين الإقتصاديين والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي، حيث يمكن تلخيصها في الجدول التالي² :

¹ محمد امين كروش وعائشة عمري ، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يوم دراسي حول دور المؤسسات الصغيرة في دعم التنمية المحلية ، جامعة اكلي محند اولحاج - البويرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير ، يوم

25 افريل 2016، ص 5

² بشرى بوعزيز، بشرى صنادلة ، الامتيازات الضريبية ودورها في دعم و تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر , مذكرة ماستر , جامعة 8 ماي 1945 , قالمة , 2017 / 2018 , ص 41

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الجدول رقم (01) : تعريف جنوب شرق آسيا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

عدد العمال	المعيار	الصف
من 01 إلى 09 عامل		المؤسسات المصغرة
من 10 إلى 49 عامل		المؤسسات الصغيرة
من 50 إلى 99 عامل		المؤسسات المتوسطة
أكثر من 100 عامل		المؤسسات الكبيرة

المصدر: بشرى بوعزيز، بشرى صنادلة، الامتيازات الضريبية ودورها في دعم و تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017 / 2018، ص 4.

5. التعريف المعتمد في الجزائر:

حسب المادة 5 من القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01/17 المؤرخ في 10 جانفي 2017، تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها¹:

أ. مؤسسة إنتاج سلع أو الخدمات .

ب. تشغل من 01 إلى 250 شخصا .

ج. لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري، أو لا يتجاوز مجموع حصيلاتها السنوي 1 مليار دينار جزائري .

يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية.
- الحدود المعتمدة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة 12 شهرا .
- المؤسسات المستقلة: كل مؤسسة لا تملك رأسمالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

¹ خليفي سامية، عليي نادية، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

صنف المشرع الجزائري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث أصناف حسب عدد العمال و رقم الأعمال و مجموع الميزانية السنوية ، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الحصيلة السنوية
مؤسسات صغيرة جدا	1-9	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
مؤسسات صغيرة	10-49	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
مؤسسات متوسطة	50-250	من 400 مليون دج إلى 4 مليار دج	من 200 مليون دج إلى 1 مليار دج

المصدر: خليفي سامية، عليي نادية، فعالية التحفيزات الجبائية في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 05، العدد 01، 2021، ص 19

ثانيا: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة خصائص وهي¹:

1. سهولة التأسيس : حيث تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوبة في إنشائها، حيث أنها تستند بالأساس إلى الجذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة تلبى بواسطتها حاجات محلية.

2. الإستقلالية في الإدارة : تتركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكيها، حيث أن الكثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل مالكيها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات و تحديد أهدافها التي تعمل المؤسسة على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس والنظم والسياسات التي تحكم عمل المؤسسة.

3. اختلاف انماط الملكية : يغلب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طابع الملكية الفردية او العائلية او شركات الأشخاص، وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة والتي يتواجد لدى اصحابها قدرات و مهارات تنظيمية وادارة متميزة.

¹ رايح خوني، سليمة هالم، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و ادارة الاعمال، العدد 01، 2016، ص 19

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

4. مركز التدريب الذاتي: إن الطابع الذي تتميز به المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يجعلها مركز ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكها والعاملين فيها، ذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الانتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية و المالية، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات إستثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة أمامهم.

5. التجديد: يتعرض هذا النوع من المؤسسات لتجديد و التحديث اكثر من المؤسسات العامة، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار افكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل.

6. حرية اختيار النشاط وبساطة التنظيم: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمركزية عالية في اتخاذ القرارات مع نظام معلومات تقليدي وبسيط، غياب التخطيط الإستراتيجي والإعتماد على الخبرة والتقدير الشخصي في تسيير أمورها يوم بيوم.

المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها

أولا : أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهتماما متزايدا في مختلف دول العالم، الا ان هذا الاهتمام يختلف بين الدول المتقدمة و الدول النامية¹:

1. أهميتها في الدول النامية:

- تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فنونا إنتاجية بسيطة نسبيا، تمتاز هذه الفنون بارتفاع كثافة العمل التي تساعد الدول النامية في مواجهة مشاكل البطالة دون تكبد تكاليف رأسمالية عالية.
- تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالانتشار الجغرافي الذي يساعد على تحقيق التنمية المكانية المتوازنة وخدمة الأسواق المحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة والتوطن بالقرب منها أو التعامل معها.
- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتلبية احتياجات الأسواق من السلع والخدمات المتخصصة التي ترتبط بأذواق وتفضيل المستهلكين بدرجة أكبر من المؤسسات الكبرى نظرا للاتصال المباشر بين أصحابها والعملاء.
- يوفر قطاع الأعمال الصغيرة والمتوسطة فرصا عديدة للعمل لبعض الفئات، وبصفة خاصة النساء والشباب جميع النازحين من المناطق الريفية غير المؤهلين بعد الانضمام إلى قطاع الاعمال والقطاع المنظم بصفة عامة.

¹ صيد ساعد، شاكي مولود، دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور هام في تنمية المدن الثانوية مما يساعد على تخفيف حدة التركز العمراني والنزوح الريفي كما يزيد من التحضر .

2. أهميتها في الدول المتقدمة: تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة هامة ومتزايدة في الدول المتقدمة من خلال مشاركتها في:

_ رفع الكفاءة الإنتاجية و التجديد و الابتكار لتنمية القدرات التصديرية في الأسواق الخارجية، وتدعيم الأوضاع التنافسية للدول المتقدمة اتجاه الدول الأخرى .

_ تحسين فاعلية الشركات الكبيرة بإعادة النظر في حجم الوحدات الإنتاجية التابعة لها وتجزئتها لوحدات صغيرة ذات كفاءة عالية ، وتدعيم روابطها الأمامية والخلفية مع الشركات الام.

_ توفير العديد من فرص العمل الجديدة للحد من البطالة الناجمة عن الانتشار السريع للتقنية في مختلف القطاعات خاصة الكبرى.

_ زيادة الاستثمار الأجنبي والدخول في مشاريع مشتركة في الدول المضيفة، بدلا من الاعتماد المطلق على الشركات الكبرى، ونظم التصدير والتراخيص التي تواجهها صعوبات في ضل التكتلات الاقتصادية الإقليمية القائمة.

_ الوفاء بالطلبات المتزايدة على الخدمات أو الناجمة عن تحسين مستويات المعيشة، مثل خدمات التركيب والصيانة وكذا الطلب على السلع الاستهلاكية المتخصصة والتي تتأثر بالأذواق الأفراد.

ثانيا: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة أنواع مختلفة باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها¹.

1. تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجهها

يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب توجهها إلى:

أ. **المؤسسات العائلية :** تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية بكون مكان اقامتها هو المنزل، تعتمد على مهارات اليدوية والأساليب التقليدية المتوارثة وتنتشر في الريف والمدن يغلب عليها الطابع العائلي .

¹ مولاي امينة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد 01، المجلد 07، 2020، ص

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ب. المؤسسات التقليدية : تشبه النوع الأول في كونها تستخدم العمل العائلي وتنتج منتجات تقليدية وقد تستعين ببعض من اليد العاملة خارج أفراد العائلة، و تعتبر هذه الصفة مميزة لها بشكل واضح عن النوع الأول، كما أنها تتخذ ورشة صغيرة للقيام بالعمال الخاصة بها .

ج. المؤسسات المتطورة : تتميز هذه المؤسسات عن النوعين الأولين في إتجاهها بالأخذ بفنون الإنتاج الحديثة وإستخدام تكنولوجيا التنظيم والإدارة .

2. تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على اساس الشكل القانوني

يوجد تصنيف آخر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الشكل القانوني الذي تعمل به المؤسسات وهو كالتالي :

أ. التعاونيات : تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تأمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين إحتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة .

ب. المؤسسات العامة : هي المؤسسات التابعة للقطاع العام، تتميز بإمكانيات مالية ومادية وتستفيد من مجموعة من تسهيلات والاعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا .

ج. المؤسسات الخاصة : هي مؤسسات تخضع للقانون الخاص، ويندرج تحتها صنفين أساسيين وهما المؤسسات الفردية و مؤسسات الشراكة :

_ المؤسسات الفردية : هي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها شخص واحد ويشرف عليها إداريا وفنيا.

_ مؤسسات الشراكة : هي مؤسسات تعود ملكيتها لشخصين أو أكثر يلتزم كل طرف بالمساهمة بمقدار مالي على ان يقتسموا ما ينشأ عن مشروع من ربح او خسارة .

3. تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة نشاطها

يمكن توضيح المجالات التي تعمل فيها مشاريع الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي :

أ. مشاريع التنمية الصناعية : يقصد بمشاريع التنمية الصناعية الانتاجية تحويل مواد الخام إلى مواد مصنعة أو نصف مصنعة أو تحويل المواد النصف مصنعة إلى مواد مصنعة وتعبئتها وتغليفها .

ب. نشاط التعدين : هي تلك المشاريع التي تنهض بإحدى عمليات وأنشطة المناجم والمحاجر معتمدة على العمالة والمجهود البشري بصورة أساسية، وتستغل موارد تتركز على سطح الأرض أو في أعماق قريبة ولا تتطلب عند إكتشافها عمليات تكنولوجية معقدة، حيث لا تحتاج إلى آلات باهضة الثمن .

ج. مشاريع التنمية الزراعية : تمس النشاطات التالية :

مشاريع الثروة الزراعية، مشاريع الثروة الحيوانية، مشاريع الثروة السمكية .

د. نشاط المقاولات : يقصد بالمقاولات إعتياد المقاول بإتمام أعمال معينة للغير بالمقابل مثل :

_ مقاولات الإنشاءات المدنية مثل : المباني .

_ مقاولات المشاريع الكهربائية مثل : محطات توليد الكهرباء .

_ مقاولات المشاريع الميكانيكية مثل : محطات تحلية المياه .

هـ. مؤسسات التنمية الانتاجية و الخدماتية : تضم كلا من مؤسسة التنمية الخدمية والتي تشمل المؤسسات التي تقوم بالخدمات المصرفية أو الفندقية أو السياحية، بالإضافة إلى المؤسسات التجارية والتي تشمل المتاجر بجميع أنواعها مثل متاجر العامة أو متاجر المتخصصة في نوع معين من سلع كالأثاث، ومتجر سوبر مركت .

المطلب الثالث: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى عدة مشاكل تعيق من نشاطها وتحد من إستمرارها ومنها ما يتعلق بالتمويل والتسويق والتكنولوجيا و منها ما هو عام، والذي يرجع الى تغير ظروف الاقتصادية، وفيما يلي أهم المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :

1. مشاكل التسويق والتخزين والمنافسة:

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض المشاكل التسويقية التي تحد من نشاطها وتؤدي وظائفها منها¹ :

_ الهبوط الحاد للأسعار و صعوبة إستجابة المؤسسة لأسعار السوق .

_ فقدان الموقع ميزته السوقية .

_ إرتفاع تكاليف التسويق .

_ طرح منتجات غير مطابقة لحاجات السوق .

_ تغير أذواق المستهلكين .

_ التقليد .

¹ نسيمه سباق ، اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نمو الاقتصادي ، أطروحة دكتورة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ،

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن هذه المخاطر تؤدي إلى تعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للخسارة، ولتفادي ذلك يستوجب تبني إستراتيجيات تسويقية علمية حديثة .

كما تفتقر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وجود أماكن مخصصة لتخزين المدخلات من مواد أولية ومواد مصنعة ونصف مصنعة، وأيضاً مخرجات من سلع مصنعة ونصف مصنعة، بالإضافة إلى معانتها من مشكلة التسيير الجيد للمخزون، ومواجهتها إلى المنافسة من طرف المؤسسات مماثلة أو الكبيرة.

2. مشاكل نقص العمالة المؤهلة :

تعتبر المؤسسات الكبيرة أكثر جاذبية للعمالة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، و يرجع ذلك لبعض الأسباب منها¹:

- الأجور المرتفعة في المؤسسات الكبرى مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- فرص الترقية محدودة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة .
- عدد ساعات العمل أقل بالنسبة للمؤسسات الكبيرة .
- وجود مكافئات وحوافز وإمميزات أكبر فالمؤسسات الكبيرة .
- إرتفاع مخاطر الفشل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

3. المشاكل الضريبية :

تتعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأعباء ضريبية ثقيلة سببها :

- إن نسبة الضريبة هي نفسها في المؤسسات الكبيرة مقارنة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة .
- تعرض المشروع إلى التوقف هروباً من الأعباء الضريبية .
- تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الذاتي، وهو محدود مع ضعف مقدرتها على الحصول على قروض بسبب الضمانات وهذا لا يحقق وفرات ضريبية .
- نقص خبرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأساليب التي تحقق وفرات ضريبية .

¹نسبياً سياق، مرجع سابق ، ص28

4. المشاكل الإدارية ومشاكل نقص المعلومات والخبرة التنظيمية :

تتمثل اهم المشاكل الإدارية في¹ :

- إهمال التخطيط والرقابة الإدارية .
- ضعف التوجيه وغياب تحفيز العاملين لبذل الجهد وتحقيق أهداف .
- غياب المتابعة وتفقد سير العمل .
- الإفتقار إلى دراسات الجدوى الاقتصادية ولمواصفات القيادة والمعرفة الضرورية لإنجاز العمل .
- عدم معرفة أوضاع الإقتصادية وحركة الأسواق.
- عدم معرفة طرق التوسع في تسويق المنتجات وإمكانية فتح أسواق جديدة لمنتجاتهم .
- إفتقار للمعلومات والخبرة التنظيمية التي تساعد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حل مشاكلهم والتوسع في أنشطتهم وتحقيق النمو.
- عدم معرفة أشكال الإعانات وطرق الحصول عليها.
- عدم معرفة القوانين والتشريعات المنظمة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

5. المشاكل الخلافات بين الشركاء :

تكون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضحية النزاعات الشخصية لأصحابها، وذلك لعدم الإتفاق حول الكثير من الأمور وحول طريقة التسيير وهذا يؤثر على المؤسسة، يمكن إجمال هذه التصرفات فيما يلي²:

- حب السيطرة و التفرّد بالإدارة والنزعة المركزية.
- إختلاف وجهات النظر حول المسائل المالية والإنتاجية والتسويقية.
- حب الذات والأنانية.
- التوسع في المصاريف الشخصية.
- اللامبالاة والإتكال.

تؤدي هذه التصرفات إلى الانشغال بالذات بدل أمور العمل، مما يسبب مشاكل مثل نقص السيولة وعدم متابعة العمل وغيرها من المشاكل التي قد تتراكم إلى حد تهديد إستمرارية المؤسسة .

¹تسمية سباق، مرجع سابق ، ص 29.

²تسمية سباق، مرجع سابق ، ص 31.

6. مشاكل الضرر أو العطل في الممتلكات :

تتعرض ممتلكات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتمثلة فالابنية لعدة أخطار طبيعية أو مفتعلة مثل حريق، زلزل، سرقة وغيرها، وفإن تضرر الممتلكات يمثل عبئا ماليا ثقيلًا، يؤدي تعطل مصالحها لعدم قدرتها على تحمل خسائر المفاجئة نظرا لمحدودية راس المال .

7. مشاكل التمويل :

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل تمويلية، يمكن إلى كل من¹:

- مخاطر الإقراض من السوق الغير الرسمي كسعر الفائدة المرتفع جدا والضمانت وشروط الإسترداد.
- صعوبة الحصول على القروض من البنوك التجارية لإرتفاع درجة المخاطرة وإشكالية الضمانات.
- مشاكل التمويل في الأسواق المالية والبورصة وصعوبة طرح و تداول الأسهم.
- مشاكل الإدارة المالية وصعوبة تقدير الإحتياجات.
- مشاكل تأخير السداد وخسارة الديون.

المبحث الثاني: الإطار النظري لتسهيلات الجبائية

إن الاهتمام بالاستثمار الخاص يمكن أن يعزز التنمية الشاملة للاقتصاد الوطني. لذلك إلتزمت الجزائر بتعزيز مكانة الاستثمار الخاص في الاقتصاد الوطني وأصدرت عددا من قوانين الاستثمار في التسعينيات لتشجيع الاستثمار الخاص. تعمل الجزائر على تعزيز وتشجيع الاستثمار من خلال الحوافز والتسهيلات والضمانات الضريبية كإحدى الطرق التي تحقق بها البلاد هذا الهدف. وقد تم سن قوانين استثمار مختلفة منذ الاستقلال للتأثير على أنشطة الوكالة وتشجيعها على الاستثمار في القطاعات والمجالات المطلوبة بما يتماشى مع السياسات التشغيلية للبلاد.

المطلب الأول: تعريف التسهيلات الجبائية وخصائصها

أولا: تعريف التسهيلات الجبائية

تعد التسهيلات الجبائية، المعروفة أيضًا باسم الامتيازات أو الحوافز الضريبية، أدوات حاسمة للسياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحفيز النمو الاقتصادي والتنمية. وتستهدف هذه الحوافز الوكلاء الاقتصاديين على وجه التحديد، حيث تقدم أساليب غير إلزامية أو غير إجبارية للتأثير على سلوكهم وتشجيع الاستثمار في

¹ نسيمه سباق، مرجع سابق، ص 32

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

قطاعات أو مجالات معينة. وفي مقابل الالتزام بمجموعة من المعايير، يحصل المستفيدون على حوافز ضريبية، والتي قد تشمل تخفيضات في معدلات الضرائب، أو الأساس الخاضع للضريبة، أو الالتزامات التي تفرضها قوانين الضرائب. يشمل مصطلح " التسهيلات الجبائية " تعريفات مختلفة، تدور جميعها حول إحداث تأثير على الفاعلين الاقتصاديين وتعزيز النتائج المرجوة.¹

ثانيا: خصائص التسهيلات الجبائية :

يمكن إستخلاص خصائص التسهيلات الجبائية كالآتي²:

1. **إجراء إختياري:** أي أن للمستثمرين حرية الاختيار بين الاستجابة أو الرفض لما تحتويه التسهيلات الجبائية.
2. **إجراء هادف:** إن هدف أي دولة من منح التسهيلات الجبائية هو تطوير وإنعاش مناطق معزولة أو قطاعات مهمة في مخطط التنمية.
3. **إجراء له مقاييس:** باعتبار التحفيز موجه إلى فئة معينة من المكلفين بالضريبة والتي عليها إحترام بعض المقاييس التي يحددها المشرع كتحديد نوعية النشاط، مكان إقامته، الإطار القانوني والتنظيمي للمستفيد، ويعتبر شرط ضروري للاستفادة من المزايا.
4. **وسيلة:** أي الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتشجيع وتوجيه الأعوان الاقتصاديين إلى القطاعات والأنشطة المنتجة ذات الأولوية.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في التسهيلات الجبائية وشروط نجاحها

أولاً: العوامل المؤثرة في التسهيلات الجبائية:

إن إتباع سياسات التسهيل الجبائي لا يعني بالضرورة تحقيق الأهداف المالية المحددة. وذلك لأنه يتأثر بعوامل خارجية أخرى تتعلق بكل من الأساليب المستخدمة ضمن إطار سياسة التسهيل الجبائي وبيئة التحفيز المالي (السياسي والاقتصادي وما إلى ذلك)، يمكن تقسيم العوامل التي تؤثر على السياسات التفضيلية الضريبية إلى عاملين. الأولى عوامل ذات طابع جبائي و الثانية ذات طابع غير جبائي

1. **العوامل ذات الطابع الجبائي:** وهي العوامل التي تؤثر سلبا أو إيجابا على فعالية التسهيلات الجبائية. وترتبط هذه أيضًا ارتباطًا مباشرًا بالأساليب المستخدمة في سياسات التحفيز الجبائي، وهي معروضة أدناه¹:

¹ حاج عزام سمية، حمر العين محمد، دور التحفيز الجبائية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12-02، العدد 23، جانفي 2024، ص 191.

² زينات أسماء، محاضرة في دور التحفيز الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السادس الثاني، 2017، ص 112-113.

أ. **طبيعة الضريبة محل التحفيز:** تؤثر الضرائب سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، على المؤسسات والمشاريع بشكل مختلف، لذلك يتم اختيار الضرائب التي لها تأثير كبير على القرارات الاستثمارية للمشروع. وإذا كان محتوى عملية الحوافز الضريبية يركز على الضرائب غير المرهقة، فإن ذلك يقلل من الحافز لدى المستثمرين لإقامة مشاريع استثمارية.

ب. **شكل التحريض الضريبي:** وتشمل بعض الأدوات المستخدمة في سياسات الحوافز منح الإعفاءات، أو خفض معدلات الاستقطاع، أو تخفيض الوعاء الضريبي. يتم التأكيد على فعالية الإعفاءات في الاستثمار من خلال انخفاض تكاليفه واستعداد الأعوان الاقتصاديين للإستثمار في ظل ظروف تتوافق مع هذه الإعفاءات.

ج. **زمن وضع التحفيز:** التوقيت عامل مهم في التسهيل الجبائي. فيجب تحديد الوقت المناسب قبل تنفيذ حزمة الإجراءات. وتختلف الآراء حول توقيته، حيث يعتقد البعض أن الوقت المناسب هو بعد الأزمة، وقيل تعافي الاقتصاد مباشرة. ويرى آخرون ضرورة تقديم حوافز لتشجيع الصناعيين على الاستثمار في المشروع في المراحل الأولى من التنفيذ. ويجب أن تتماشى هذه الفوائد أيضاً مع برامج المؤسسة واستراتيجية النمو. وعلى هذا الأساس، فإن تقديم الحوافز الضريبية في بداية المشروع سيسمح للمؤسسات بتجميع الأموال وتحسين وضعها المالي، مما سيساعدها على اجتياز الاختبار. إذا نجحت مرحلة البدء، فهناك إمكانية لتوسيع المشروع في المستقبل.

د. **مجال تطبيق التحفيز:** تتمتع الحوافز المالية بأساس عملي ويجب تحديدها بعناية لتجنب التأثير سلبيًا على السياسة الاقتصادية للبلد. وذلك لأن المشرع وضع طبيعة ونوعية الاستثمارات ومجموعة من المعايير والشروط لتحديد جودة الاستثمارات ومرحلة التنفيذ والتقدم الذي أحرزته هذه الاستثمارات، والموارد والتمويل المرتبط بالحوافز، لأنها ضرورية لتنفيذ المشروع.

2. **العوامل ذات الطابع غير الجبائي:** تتجلى هذه العوامل في توفير البيئة المناسبة لتهيئة الظروف لنجاح سياسات التسهيل. وتتأثر هذه البيئة بالعديد من العوامل السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بالجوانب التقنية والإدارية. كل هذه العوامل يمكن أن تكون عائق أمام تنفيذ هذه السياسة ويمكن توضيح هذه العوامل على النحو التالي²:

أ. **العامل السياسي:** إن الاستقرار السياسي للبلد يعكس مدى الانتعاش الاقتصادي والاجتماعي ولذلك فمن أهم الإهتمامات التي تشغل المستثمرين وخاصة الجانب منهم هو هذا الوضع الذي يكاد يتحكم و بصورة كبيرة

¹موهوب ياسمين، دريسي آية، التحفيز الجبائية للمؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعرييج، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و جباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2022-2023، ص 21-22

²موهوب ياسمين، دريسي آية، مرجع سابق، ص 22-23.

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في مدى نجاح أو فشل سياسة التحفيز، فبالنسبة للمستثمرين المحليين أو الأجانب تستهويهم ما يدور في البلد من أوضاع سياسية وما يشوب هذه الأوضاع من أخطار نتيجة ما يحدث من تغيرات داخلية تؤثر بصفة مباشرة على الحياة الاقتصادية.

ب. العامل الإداري: تعتمد فعالية سياسة التسهيلات على طبيعة المعاملات الإدارية، حيث تؤثر على سرعة وكفاءة تنفيذ الإجراءات اللازمة للمعاملة. تعد إزالة العقبات المختلفة من الإدارة العامة، مثل البيروقراطية والرشوة والمحسوبية، إحدى الأولويات التي يجب القيام بها من أجل إحداث تأثير إيجابي على عملية صنع القرار الاستثماري، وبالتالي على نجاح سياسات التسهيلات. فلا يمكن تحقيقها إلا إذا تحققت كفاءة المؤسسات القائمة. وقدرتهم على تنفيذ هذه السياسات؛ لكن بخلاف ذلك فإن هذه السياسة مجرد إجراء.

ج. العامل التقني: ومن شروط نجاح التسهيلات الجبائية وجود هياكل تكنولوجية متقدمة تخلق بيئة مناسبة للاستثمار. إن الدولة التي تعاني من عدم وجود هذه الهياكل، مثل طرق النقل ومعدات الاتصالات، ستكون بالتأكيد عائقاً وتأثير سلبي. على عكس الدول التي تمتلك كل هذه البيانات التي تؤثر على نجاح سياسات الحوافز الضريبية سيكون لها تأثير إيجابي على نجاح هذه السياسة.

د. العامل الإقتصادي: بالإضافة إلى جميع العوامل المذكورة أعلاه، فإن الجوانب الاقتصادية مهمة أيضاً في التأثير على سياسات التسهيلات. يبحث المستثمرون دائماً عن بيئة اقتصادية مناسبة تشجع الاستثمار وتتمتع بشروط تحفيزية متنوعة مثل تسهيلات التمويل والعمالة الرخيصة. بالإضافة إلى توفر الأسواق، ومكان للنشاط، والتسهيلات الإئتمانية والخاصة بالعلاقات الاقتصادية.

ثانياً: شروط نجاح سياسة التسهيلات الجبائية:

يعتمد نجاح حزمة التحفيز المالي وتحقيق أهدافها المختلفة على الشروط التالية¹:

- يجب توجيه هذه الحوافز الضريبية إلى الأنشطة المهمة التي يتم تحديد أولوياتها وفقاً للسياسة الضريبية فيما يتعلق بالميزانية الوطنية.
- ضرورة تقييم هذه السياسة من خلال مؤشرات محددة، مثل حجم الإستثمار وتوزيعه الجغرافي، وحجم العمالة المستغلة، وحجم الصادرات غير الهيدروكربونية، لتحديد مدى نجاح هذه السياسة وأهدافها المرجوة.
- وضع معايير الاختيار بأكبر قدر ممكن من الدقة والتحديد بحيث يقتصر عرض الحوافز على المؤسسات التي تستوفي أعلى معايير الجدارة والموضوعية وقابلية القياس.
- تبسيط إجراءات الحصول على الحوافز الضريبية وتعريف المؤسسات بشكل وأهمية هذه الحوافز لأنشطتها.

¹ موهوب ياسمين، دريسي آية، مرجع سابق، ص 23.

المطلب الثالث: الإطار القانوني في جانب التسهيلات الجبائية

أولاً. الإعفاءات الخاصة بالضريبة على أرباح الشركات (IBS):

(بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 2020/11/22، تم تغيير اسم الصندوق الوطني

لدعم تشغيل الشباب إلى الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية)

قدم المشرع الجزائري مجموعة من الإعفاءات الدائمة و المؤقتة كما تنص المادة 138 من قانون الضرائب

المباشرة والرسوم المماثلة¹:

- تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" من إعفاء كلي من الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.
- ترفع مدة الإعفاء إلى ست سنوات، إذا كانت النشاطات ممارسة في منطقة يجب ترقيتها، وذلك ابتداء من تاريخ الشروع في الإستغلال. و تمدد فترة الإعفاء هذه بستين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.
- تعفى التعاونيات الإستهلاكية التابعة للمؤسسات والهيئات العمومية من الضريبة على أرباح الشركات.
- تستفيد من إعفاء لمدة عشر سنوات، المؤسسات السياحية المحدثة من قبل مستثمرين وطنيين أو أجانب، باستثناء الوكالات السياحية والأسفار وكذا شركات الاقتصاد المختلط الناشطة في القطاع السياحي.
- تستفيد من الإعفاء لمدة ثلاث (3) سنوات ابتداء من تاريخ بداية ممارسة النشاط، وكالات السياحة والأسفار وكذا المؤسسات الفندقية حسب حصة رقم أعمالها المحقق بالعملة الصعبة.
- تستفيد من إعفاء دائم، عمليات تصدير السلع وتلك التي تتضمن الخدمات المدرة للعملة الصعبة.

ثانياً. الإعفاءات الخاصة بالضريبة على الدخل الإجمالي (IRG):

تتضمن الضرائب على الدخل الإجمالي مجموعة من الإعفاءات الدائمة و المؤقتة وهو ما جاء في المادة (05)

و المادة (13) و التي تتمثل في²:

¹ المادة 138، من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب 2019 ص30

² المادة 05 و المادة 13، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الأشخاص الذين يساوي دخلهم الإجمالي السنوي الصافي أو يقل عن الحد الأدنى للإخضاع الجبائي المنصوص عليه في جدول الضريبة على الدخل الإجمالي .
- تستفيد الأنشطة التي يقوم بها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال. الوطني لدعم القرض المصغر" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" من إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة ثلاث سنوات طريق التنظيم.
- تحدد مدة الإعفاء بست سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال إذا كانت هذه الأنشطة تمارس في مناطق يجب ترقيتها، تحدد قائمتها عن وتمدد هذه الفترة بسنتين عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة. ويترتب على عدم احترام التعهدات المتصلة بعدد مناصب العمل المنشأة، سحب الاعتماد والمطالبة بالحقوق والرسوم المستحقة التسديد.
- إذا تواجدت الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع المؤهلون للاستفادة من إعانة "الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب" أو "الصندوق الوطني للتأمين على البطالة" أو "الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر"، في منطقة تستفيد من إعانة "الصندوق الخاص لتطوير مناطق الجنوب"، تمتد مدة الإعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي إلى عشر سنوات ابتداء من تاريخ الشروع في الاستغلال.
- يستفيد من الإعفاء الكلي من الضريبة على الدخل الإجمالي لمدة عشر سنوات الحرفيون التقليديون وكذلك أولئك الممارسون لنشاط حرفي فني
- تستفيد من إعفاء دائم، بالنسبة للضريبة على الدخل الإجمالي: المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة وكذلك الهياكل التابعة لها، مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية، المداخل المحققة من النشاطات المتعلقة بالحليب الطبيعي الموجه للاستهلاك على حالته .
- تستثني من وعاء الضريبة على الدخل الإجمالي، المبالغ المحصلة على شكل أتعاب وحقوق المؤلف والمخترعين بعنوان الأعمال الأدبية أو العلمية أو الفنية أو السينمائية، لصالح الفنانين والمؤلفين والموسيقيين والمخترعين.

ثالثا. التسهيلات الخاصة بالرسم على القيمة المضافة (TVA):

أ. العمليات التي تتم بالداخل:

تعفى من الرسم على القيمة المضافة في الداخل المؤسسات التي تقوم بالعديد من العمليات نذكر منها¹:

¹ المادة 09 قانون الرسوم على رقم الأعمال وزارة المالية المديرية العامة للضرائب 2020

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- عمليات البيع الخاصة بالخبز ودقيق الاختباز المستعمل في صنع هذا الخبز والحبوب المستعملة في صنع هذا الدقيق، وكذا العمليات الخاصة بالسميد.
- عمليات البيع المتعلقة بالحليب وقشدة الحليب المركزين و غير المركزين و الممزوجين و غير الممزوجين بالسكر أو محليين بمواد أخرى بما في ذلك حليب الأطفال.
- عمليات البيع الخاصة بالمنتجات الصيدلانية الواردة في المدونة الوطنية للأدوية.
- العمليات المحققة في إطار خدمات هدفها تنظيم مطاعم لتقديم وجبات بالمجان أو بأسعار معتدلة مخصصة للمحتاجين والطلبة، بشرط أن لا يحقق استغلال هذه المطاعم أي ربح.
- العمليات التي يكون هدفها الوحيد إقامة نصب تذكارية لشهداء ثورة التحرير الوطنية، أو لشرف جيش التحرير الوطني المبرمة مع جماعة عمومية أو مجموعة مسسة بصفة قانونية.
- عمليات الإقتناء المنجزة من طرف البنوك والمؤسسات المالية في إطار عملت القرض الإيجاري
- عمليات القروض البنكية الممنوحة للعائلات من أجل اقتناء أو بناء مساكن فردية.

ب. العمليات التي تتم عند الاستيراد:

تعفى المؤسسات من الرسم على القيمة المضافة عند استيرادها ما يلي¹:

- البضابع الموضوعة تحت أحد الأنظمة الموقفة للحقوق الجمركية.
- البضابع التي تستفيد من قبول استثنائي مع الإعفاء من الحقوق الجمركية.
- الطائرات المخصصة لمؤسسات الملاحة الجوية.
- المواد والمنتجات الخام أو المصنعة المعدة استخدامها في صناعة وإعداد وتجهيز و إصلاح أو التحويلات التي أدخلت على السفن ومدارس الطيران ومراكز التدريب المعتمدة.
- ترميمات السفن والطائرات وإصلاحها والتحويلات التي أدخلت عليها في الخارج.
- الذهب المستعمل النقدي ذو التعريف الجمركية الفرعية رقم 00-20-08-71 والنقود الذهبية ذات التعريف الفرعية رقم -18-90-10-71.
- البضابع المستوردة في إطار المقايضة وفقا للشروط المحددة في التشريع و التنظيم الجاري بهما العمل.
- السفن الموجهة لشركات الملاحة البحرية الواردة في الوضعيات رقم 01-89 و 02-89 و 04-89 و 05-89 و 06-89 و، 08-89 من التعريف الجمركية.

ج. العمليات التي تتم عند التصدير:

- تعفى من الرسم على القيمة المضافة عند التصدير المؤسسات التي تقوم ب²:

¹ المادة 11، قانون الرسوم على رقم الأعمال

² المادة 13، قانون الرسوم على رقم الأعمال

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع المصدرة
- عمليات البيع والصنع التي تتعلق بالبضائع من مصدر وطني والمسلمة إلى المحلات التجارية الموضوعة تحت الرقابة الجمركية المؤسسة قانونا.

رابعاً. التسهيلات الخاصة بالضريبة الجزافية الوحيدة (IFU):

تعفى من الضريبة الجزافية الوحيدة¹:

- المؤسسات التابعة لجمعيات الأشخاص المعوقين المعتمدة و كذا المصالح الملحقة بها.
- مبالغ الإيرادات المحققة من قبل الفرق المسرحية.
- الحرفيون التقليديون وكذا الأشخاص الذين يمارسون نشاطا حرفيا فنيا و المقيدين في دفتر الشروط الذي تحدد بنوده عن طريق التنظيم.
- تستفيد الأنشطة التي يمارسها الشباب ذوو المشاريع الاستثمارية أو الأنشطة أو المشاريع، المؤهلون للاستفادة من إعانة الصندوق الوطني لدعم وتشغيل الشباب أو الوكالة الوطنية لدعم القرض المصغر" أو" الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة" من إعفاء كامل من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث سنوات، ابتداء من تاريخ استغلالها.
- تمتد هذه المدة إلى ست (06) سنوات ابتداء من تاريخ الاستغلال، عندما تتواجد هذه الأنشطة في مناطق يراد ترقيتها تحدد قائمتها عن طريق التنظيم.
- تمتد هذه المدة بسنتين (02)، عندما يتعهد المستثمرون بتوظيف ثلاثة (03) مستخدمين على الأقل، لمدة غير محدودة.

خامساً. التسهيلات الضريبية الخاصة بالرسم على النشاط المهني (TAP):

يحدد معدل الرسم على النشاط المهني ب 2% ويرفع هذا المعدل إلى نسبة 3% فيما يتعلق برقم الأعمال الناتج عن نشاط نقل المحروقات بواسطة الأنابيب، فيما يخص نشاط البناء والأشغال العمومية والري تحدد نسبة الرسم ب 2% مع تخفيض بنسبة 25%. ويخفض هذا الرسم إلى 1% بدون الاستفادة من التخفيضات بالنسبة لنشاط الإنتاج .

مع مراعاة أحكام المواد 13 و 1-138 و 221 ، يؤسس الرسم على المبلغ الإجمالي للمداخل المهنية الإجمالية، أو رقم الأعمال بدون الرسم على القيمة المضافة عندما يتعلق الأمر بالخاضعين لهذا الرسم المحقق خلال السنة، ويستفيد المكلف بالتخفيضات التالية²:

¹ المادة 282 مكرر 6، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة

² المادة 219 ، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2020

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يستفيد من تخفيض قدره 30% :

- مبلغ عمليات البيع بالجملة
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة، والمتعلقة بمواد يشتمل سعر بيعها بالتجزئة على ما يزيد عن 50% من الحقوق غير المباشرة

يستفيد من تخفيض قدره 50% :

- مبلغ عمليات البيع بالجملة الخاصة بالمواد التي يتضمن سعر بيعها بالتجزئة أكثر من 50% من الحقوق غير المباشرة.
- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة الخاصة بالأدوية، بشرط أن: تكون مصنفة ضمن المواد الإستراتيجية كما ينص عليها المرسوم التنفيذي 31 90- المؤرخ في 15 يناير 1996؛ و أن يكون معدل الربح للبيع بالتجزئة يتراوح بين 10% و 30%.

يستفيد من تخفيض قدره 75% :

- مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين الممتاز و العادي و الغازوال.

المبحث الثالث: التسهيلات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الهيئات الداعمة

قامت الجزائر بإنشاء عدة هيئات ووكالات تهدف إلى دعم إنشاء وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى منحها العديد من التسهيلات الجبائية من قبل هذه الهيئات. (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية سيتم التطرق لها في الجانب النظري)

المطلب الأول: التسهيلات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM

تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM من تسهيلات الجبائية الآتية¹ :

- إعفاء كلي من الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات لمدة ثلاث (3) سنوات.
- إعفاء من رسم العقاري على البنائات المستعملة في الأنشطة التي تمارس لمدة ثلاث (3) سنوات.

¹ الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الإطلاع: 09/05/2024 ، على الموقع www.angem.dz

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- تعفى من رسم نقل الملكية، الاقتناءات العقارية التي يقوم بها المقاولون قصد إنشاء أنشطة صناعية.
- إعفاء من جميع حقوق التسجيل، العقود المتضمنة تأسيس الشركات التي تم إنشاؤها من قبل المقاولون.
- يمكن الاستفادة من الإعفاء الضريبي على القيمة المضافة، مقتنيات مواد التجهيز و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الاستثمار الخاص بالإنتاج.
- تخفيض من الضريبة على الدخل الاجمالي أو الضريبة على أرباح الشركات، وكذا من الرسم على النشاط المهني المستحق عند نهاية فترة الإعفاءات، وذلك خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي، و يكون هذا التخفيض كالتالي:
- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 70% .
- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 50% .
- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض بنسبة 25% .
- تحدد الرسوم الجمركية المتعلقة بالتجهيزات المستوردة التي تدخل مباشرة في تحقيق الاستثمار بتطبيق نسبة 5% .

المطلب الثاني: التسهيلات الجبائية التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC

يمنح الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC العديد من التسهيلات الجبائية عند كل من مرحلة إنجاز المشروع و مرحلة إستغلال المشروع كالاتي¹ :

أولاً. عند مرحلة إنجاز مشروع :

_ الإعفاء من رسم التحويل بالنسبة للإقتناءات العقارية الموجهة لإحداث النشاطات الصناعية.

_ الإعفاء من رسوم تسجيل عقود تأسيس الشركة.

ثانياً. عند مرحلة إستغلال المشروع :

_ الإعفاء من الرسم العقاري على البنائيات و لواحقها طيلة ثلاث(3)، ست(6) أو عشرة(10) سنوات حسب موقع المشروع، إبتداء من تاريخ إنجازه، بمقتضى المادة 252-4 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم الشبيهة(CIDTA).

¹ الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC، تاريخ الإطلاع: 09/05/2024، على الموقع www.cnac.dz

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

– الإعفاء الإجمالي من الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) طيلة ثلاث (3)، ست (6) أو عشرة (10) سنوات حسب موقع المشروع، إبتداء من تاريخ إستغلاله، بمقتضى المادة 282 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم الشبيهة (CIDTA).

– عند إنقضاء هذه الفترة، يُمكن تمديدتها إلى سنتين (2) في حالة إلتزام صاحب المشروع بتوظيف ثلاثة (3) عمال لمدة غير محددة، بمقتضى المادة 1-13 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم الشبيهة (CIDTA).

– يتعين على المستثمرين، بصفتهم أشخاص طبيعيين، إستيفاء حد أدنى من الضرائب تعادل خمسين (50)% من مبلغ 10000 دج عند كل سنة مالية و ذلك مهما يكن رقم الأعمال المحقق في ذات الفترة.

– تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة (IFU) عند إنقضاء فترة الإعفاء طيلة السنوات الثلاثة (3) الأولى:

– السنة الأولى: تخفيض بنسبة سبعين (70)% .

– السنة الثانية: تخفيض بنسبة خمسين (50)% .

– السنة الثالثة: تخفيض بنسبة سبعين (25)% .

ملاحظة: يتم تمديد فترة الإعفاء إلى سنتين (2) إضافيتين في حالة إلتزام صاحب المشروع بتوظيف ثلاثة (3) عمال بعقد عمل لمدة غير محددة.

المطلب الثالث: التسهيلات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI

تقدم الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار العديد من التسهيلات من أجل دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي كالتالي¹:

- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 15% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الهضاب العليا.
- تخفيض الضريبة على أرباح الشركات بنسبة 20% لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الولايات القابلة للاستفادة من مساعدة صندوق الجنوب.
- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني لفائدة العمليات المنجزة بين الشركات الأعضاء التابعة لنفس مجموعة الشركات، وإلغاء شرط التحديد المرخص به لحسم الأعباء.

¹ حليّتم محمد الصديق، معوش يونس، تأثير التحفيزات الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و جباية معقدة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022/2021، ص 26-27

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- الإعفاء المؤقت من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس (5) سنوات، اعتبارا من بداية النشاط الفائدة شركات رأسمال الخطر وذلك من أجل تطوير هذه الأدوات المالية على مستوى المؤسسات.
- تقليص الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات بنسبة 50% على الاستثمارات المتواجدة في ولايات أدرار، إليزي تندوف وتمنراست لمدة خمس سنوات.
- تعديل الاقتطاعات المرخص بها لتحديد الأرباح الخاضعة للضريبة على أرباح الشركات.
- إعفاء مؤقت من الضريبة على أرباح الشركات أو الضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاط المهني لمدة خمس (5) سنوات ، ومنح تخفيض قدره 3 % من نسبة الفائدة المطبقة على القروض البنكية للاستثمارات المتعلقة ببعض الفروع الصناعية.
- الإعفاء من جمع الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة عند إنشاء مصلحة من طرف الشركة تخص البحث والتطوير.
- الإعفاء من كل الحقوق الجمركية أو من أي رسم يعادله ومن كل إخضاع ضريبي، وكذلك من الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المتعلقة بالبحث والتطوير التي تم اقتناؤها من السوق المحلية أو المستوردة.
- كما تقوم الوكالة بمنح تحفيزات في مجال التمويل بحيث تمنح قروض بدون فوائد حسب كلفة إنجاز المشروع، بحيث لا تتجاوز :
 - 25% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة أقل أو تساوي مليوني (2) دينار جزائري.
 - 20% من الكلفة الإجمالية للاستثمار إذا كانت هذه الأخيرة تتجاوز مليوني (2) دينار وتقل أو تساوي 5 ملايين دينار جزائري.
 - منح قروض بدون فوائد تصل إلى نسبة 22% بالنسبة للاستثمارات المنجزة في المناطق الخاصة أو في ولايات الجنوب الهضاب العليا.
 - منح قروض بنكية لا تتجاوز 70% من المبلغ الإجمالي للاستثمار. هذا وإضافة إلى ذلك تقدم الوكالة عدة إعفاءات وتخفيضات وتسهيلات فيما يخص دفع الاشتراكات الاجتماعية لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، إضافة إلى تقديم إعانات مالية شهرية لمدة ثلاث (3) سنوات بقيمة 1000 دج بالنسبة لعمليات التوظيف التي تقوم بها كل هيئة مستخدمة، عندما يبرم عقد العمل لمدة غير محددة، وكذلك تخفيض حصة اشتراك أرباب العمل في الضمان الاجتماعي على كل عملية توظيف طالبي العمل بالنسبة للموظفين الذين يوظفون لمدة (12) شهرا والمسجلين بصفة منتظمة لدى وكالات التوظيف، وتقدم هذه الإعفاءات حسب المناطق الشمالية، الهضاب العليا والجنوب.

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع تقييم أثر التسهيلات الجبائية على تشجيع وتنمية الأعمال الصغيرة والمتوسطة- دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية- ولاية برج بوعرييج، تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة به، إضافة إلى محاولة إجراء مقارنة بين هاته الدراسات والدراسة التي قمنا بها من حيث أوجه التشابه والاختلاف في ما بينها وكيفية الاستفادة منها.

المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولاً: دراسة خشاشي بن سالم عمر

بعنوان " دور التحفيز الضريبي في إنشاء و تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، مذكرة

ماستر، تخصص نقدي وبنكي جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الدراسية 2020-2021. هدفت هذه الدراسة إلى:

- إبراز أن الاستخدام الجيد و المبتكر للضريبة يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وتشجيع قطاع معين من قطاعات الاقتصاد الوطني.
 - توضيح الاثر الإيجابي الذي تحدثه الحوافز والامتيازات الضريبية في إنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة، وما يترتب عليه من تأثير على باقي المتغيرات الاقتصادية.
- وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التحفيز الجبائية لها دور فعال وحيوي في معالجة الكثير من المشاكل الاقتصادية كالبطالة وضعف الدخل الوطني و الحد من الصادرات والتنمية الاقتصادية،

ثانياً: دراسة بشرى بوعزيز، بشرى صندالة

بعنوان "الإمتيازات الضريبية ودورها في دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر"، مذكرة ماستر، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة-، السنة الدراسية 2017-2018 .

هدفت هذه الدراسة إلى:

- توضيح مدى أهمية الحوافز الضريبية وأثرها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
- إبراز دور وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كما تم عرض الاشكال المختلفة للحوافز الضريبية التي تمنحها الدولة لتشجيعها بصفة عامة واستثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة خاصة.

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- عرض أهم المشاكل التي تواجه هذه المؤسسات في الجزائر، مع إبراز مدى مساهمة السياسات والبرامج دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير هذا القطاع.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الامتيازات الضريبية الممنوحة تعتبر الدافع الأول نحو توجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الهيئات الداعمة في هذا المجال، حيث أن الجزائر تسعى جاهدة إلى تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا ما تجلى من خلال التشريعات الضريبية المتاحة لها، وتولي الجزائر عناية خاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يبدو ذلك واضحا من خلال الآليات التي أقرتها لدعم هذا الشكل من المؤسسات حاليا ورغم ذلك نرى أن هذا القطاع لم يتطور بشكل كبير وذلك راجع لغياب التوجيه الملائم لأصحاب هذه المؤسسات وللتركز القطاعي والجغرافي للمؤسسات.

ثالثا: دراسة حدادي أسماء، بلهاين ليلي

بعنوان " التحفيز الجبائي ودوره في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل"، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وجباية معمقة، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل -، السنة الدراسية 2018-2019 .
هدفت هذه الدراسة إلى:

- تبيان العوائد التي تحققها المؤسسة من خلال إستفادتها من التحفيزات الجبائية،
 - التعرف على أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النهوض بالإقتصاد،
 - تبيان كيفية الإستفادة من التحفيزات الجبائية في حدود القوانين والتشريعات المعمول بها.
- وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها إختلاف الأنظمة الضريبية من دولة لأخرى وهذا بإختلاف النظم الاقتصادية لكل دولة، أما السياسة الجبائية تعد أحد أهم وسائل تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، كما يعتبر التحفيز الجبائي مجموعة من الإجراءات والتسهيلات التي تأخذ عدة أشكال تهدف من خلالها الدولة إلى تحقيق جملة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقدنا من هذه الدراسات.
الجدول رقم(03): المقارنة بين دراستنا والرسائل الجامعية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
خشاشي محمد بن سالم عمر 2021-2020	_ تشابه في الإطار النظري لتحفيزات الجبائية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	اختلاف أسماء الوكالة التي كانت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب من ناحية الفترة الزمنية	الإستفادة من ناحية المراجع

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

	2014-2008		
الإستفادة من ناحية المراجع	من ناحية دراسة عينة من مؤسسات الاقتصادية لولاية جيجل	_ تشابه في الإطار النظري لتحفيزات الجبائية	حدادي أسماء، بلهاين ليلي 2019-2018
الإستفادة من ناحية المراجع	من ناحية دراسة حالة الجزائر للفترة 2000-2016	_ تشابه في المعلومات النظرية	بشرى بوعزيز، بشرى صندالة 2018-2017

المصدر: من إعداد الطلبة

المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية

أولاً: دراسة نظيرة قلاوي، إلهام بوجعدار

بعنوان " المؤسسات المسيرة للحوافز الجبائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، مجلة

الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد 09، العدد02، السنة 2022

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مفهوم التحفيز الجبائي وأدواته.
 - التعرف على هيئات الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتحفيزات المقدمة لها.
- وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن التحفيز الجبائي عبارة عن مساعدات مالية غير مباشرة تمنحها الدولة ضمن سياستها الجبائية، حيث عملت الجائر على دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفيرها لعدة هيئات ووكالات تمنحها مجموعة من التحفيزات في مرحلتي الإنجاز أو الاستغلال.

ثانياً: دراسة خليفي سامية، عليي نادية

بعنوان "فعالية التحفيزات الجبائية في دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر-دراسة حالة الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار -ANDI-، مجلة التنمية والإقتصاد التطبيقي،

المجلد 05، العدد 01، السنة 2021 .

هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مزايا وخصائص قطاع للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- التعرف على التحفيزات الجبائية الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI لاستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- معرفة الأهمية الإستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المنتجة في الجزائر والنهوض بالاقتصاد الوطني.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها عدم الاستقرار في النظام الضريبي بسبب التعديلات التي تحدثها الدولة في قوانين الاستثمار، وتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومساهمتها الفعالة في توفير مناصب عمل والقضاء على ظاهرة البطالة، ويكمن دور التحفيز الجبائية في زيادة معظم المشاريع الاستثمارية في القطاع الخاص نتيجة تشجيع الجزائر لهذا القطاع .

ثالثا: دراسة طلحي سماح، عوام نسرين، شلغوم كريمة

بعنوان " دور سياسة التحفيز الضريبي في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر " ، مجلة إقتصاد المال و الأعمال ، المجلد 04، العدد 02، السنة 2019 ، هدفت هذه الدراسة إلى:

- التعرف على مدى فعالية سياسة التحفيز الضريبي في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنتجة للقيمة المضافة والثروة بعيدا عن قطاع المحروقات.

- تقييم فعالية النظام الجبائي المنتهج في الجزائر والوقوف على واقع الحوافز الضريبية التي تمنح من أجل تشجيع الاستثمار بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن سياسة التحفيز الضريبي تهدف إلى تشجيع الاستثمار من خلال إرساء مجموعة من القوانين الضريبية ومنح العديد من الامتيازات الجبائية والشبه الجبائية الأمر الذي من شأنه أن يخفف العبء الضريبي على كل المؤسسات الاقتصادية وبالخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك بهدف الوصول إلى تحقيق التوازن القطاعي وكذا توزيع الحركة الاستثمارية بين مختلف جهات الوطن لفك العزلة على المناطق النائية.

أما فيما يخص أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسات السابقة الذكر ومذكرتنا فهي موضحة في الجدول الموالي، كما أن هذا الجدول يوضح ما استقدنا من هذه الدراسات.

الجدول رقم(04): المقارنة بين دراستنا والمقالات العلمية باللغة العربية

الدراسة السابقة	أوجه الشبه	أوجه الاختلاف	كيفية الاستفادة
نظيرة قلاوي، إلهام بوجعدار 2022	من حيث المضمون	من ناحية الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الإستفادة من ناحية المعلومات

الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الإستفادة من ناحية المراجع	الدراسة الحالة للوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار (ANDI)	من ناحية المعلومات النظرية	خلفي سامية، عليي نادية 2021
الإستفادة من ناحية المعلومات	أغلبية المراجع، مراجع قديمة 2003، 2007.	من ناحية المضمون	طلحي سماح، عوام نسرين، شلغوم كريمة 2019

المصدر: من إعداد الطلبة

يكشف تحليلنا لمجموعة من تعريفات الشركات الصغيرة والمتوسطة في العديد من البلدان حول العالم عن الغموض المستمر الذي يحيط بالتعريف. والجزائر هي إحدى الدول التي تركز على مثل هذه المؤسسات. ونظرا لتعدد المعايير المستخدمة في تحديد أنواع هاته المؤسسات، فإن هناك الكثير من الخلاف حول تحديد تعريف واضح وشامل لهذه المؤسسات. يعتبر قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة عاملا مهما نظرا لأهميته، لكن على الرغم من أهميته إلا أن هناك العديد من المعوقات التي تحد من أدائه، مثل المسائل المالية والإدارية والقانونية، وقضايا التسويق، ومواجهة المعوقات.

لقد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن التسهيلات الجبائية هي سلسلة من التحفيزات والترقيات والتخفيضات التي تقوم بها الدولة عن طريق فرض اتجاه النشاط لصالح فئات معينة من الأعوان الاقتصاديين. ونستنتج أن التسهيل الجبائي أو الإعفاء الضريبي يعد من أهم الإجراءات والتدابير المتخذة لتعزيز إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وهذا ضمن الحدود التي يسمح بها القانون.

إن نجاح التدابير الضريبية لدعم نشاط وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يخضع لسلسلة من العوامل والشروط ذات الطابع الجبائي وغير الجبائي.

الفصل الثاني:

مساهمة الوكالة الوطنية لدعم

وتنمية المقاولاتية في دعم

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بولاية برج بوعرييج

تمهيد:

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما سبق الذكر، أنها من بين الركائز الأساسية لاقتصاديات الدول، لكن بالرغم من وجود هذا النوع من المشاريع الذي يستطيع تقديم قيمة مضافة للاقتصاد إلا أنها تواجه العديد من المشاكل أهمها التمويل، الشيء الذي كان يعد أكبر عائق يقف في وجه تطور و استمرار تجسيد تلك المشاريع لتصبح مؤسسات حقيقية ناجحة. لذلك قامت الدولة الجزائرية بإنشاء ميكانيزمات حكومية أو هيئات تتمثل مهمتها الرئيسية في توفير التمويل اللازم لهذه المشروعات، ومن بين هاته المؤسسات نجد الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية، التي تعتبر أهم آلية في استقطاب الراغب في إنشاء مؤسسته الخاصة، وبذلك يتجسد تمويل مشاريع الشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات إنتاجية خاصة، (صناعية، فلاحية، تجارية، خدماتية، ...).

ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)

المبحث الثاني: مراحل إنشاء المؤسسات والإعانات الممنوحة لها

المبحث الثالث: دراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية ANADE

هي هيئة عمومية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل، من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع والخدمات، وتجسيد الفكر المقاوالاتي لدى الشباب وتحويله إلى مشاريع إستثمارية حقيقية، ذلك بتوفير تمويل بعدة أشكال وكذا متابعة ميدانية قبل وأثناء وبعد إنشاء وتجسيد المشروع.

المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاوالاتية، أهدافها، ومهامها

أولاً: نشأة الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاوالاتية

الوكالة نشأت سنة 1996، وبشرت نشاطها في سنة 1997، وقبل انتهاء هذه السنة تلقت الوكالة أكثر من 16961 طلب إنشاء، ومنحت شهادة التأهيل لأكثر من 14918 مشروع، وهو ما يعني وجود فكر المقاولة وروح المقاولة والمبادرة لدى الشباب، حيث تم إنشائها تحت إسم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 08/09/1996. وفي سنة 1998 بدا نشاط الوكالة في ولاية برج بوعريريج حيث حالياً تحتوي على أربعة فروع : برج بوعريريج , جعافرة , راس الوادي , المنصورة ,

وفي سنة 2020 تم تغيير اسم الوكالة إلى "الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية" بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-329 المؤرخ في 22/11/2020، والذي يتضمن تحديد القانون الأساسي الجديد للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتغيير اسمها، والذي يعدل ويتم المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08/09/1996 المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

ثانياً: أهداف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية:

تسعى الوطنية لدعم وتنمية المقاوالاتية إلى ترقية ونشر الفكر المقاوالاتي، ومنح إعانات مالية وامتيازات جبائية، خلال كل مراحل المرافقة، وتعمل الوكالة في هذا الإطار بالتنسيق مع البنوك العمومية، وكل الفاعلين على المستويين المحلي والوطني، كما أن للوكالة عدة فروع جهوية والعديد من الوكالات المحلية، وبحكم توزيعها الجهوي المتوازن، تسعى لتحقيق الأهداف التالية؛

- تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة وتفعيل دورها وامتصاص البطالة، وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني.

- خلق وتعزيز والاستغلال الأمثل للمبادرة الفردية الإبداعية، ودفع تنافسية المؤسسات.

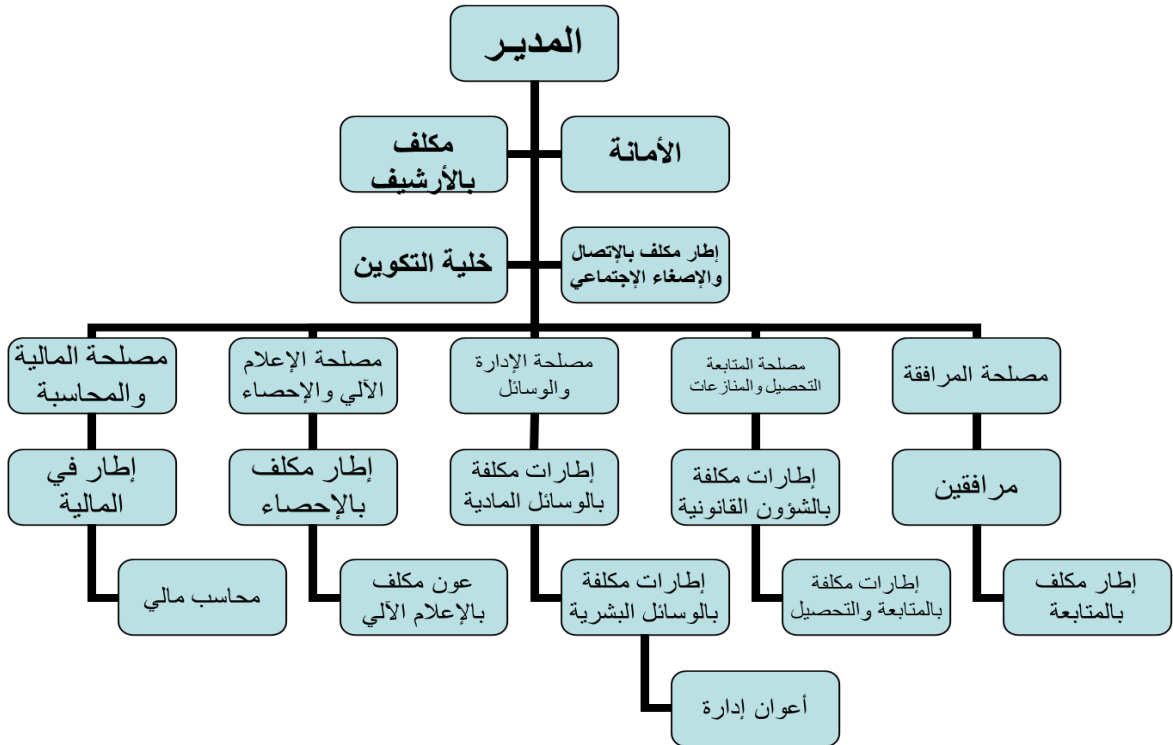
- مساعدة ومساندة وتوجيه المستثمرين الشباب في إنجاز الدراسات التقنية الاقتصادية، والسهر على توفير حظوظ الموافقة على مشاريعهم، ولا يقبل إلا المشاريع الواعد بمردودية إنتاجية ومالية.
- ثالثا: مهام الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية:
- منح الدعم والمرافقة للشباب أصحاب المشاريع في سبيل تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- التكفل بتسيير التخصصات لاسيما منها الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تشجيع كل مبادرة من شأنها أن تؤدي إلى خلق منصب عمل دائم.
- متابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمار.
- تشجيع كل أنشطة الأعمال والتدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب، لاسيما من خلال برامج تكوين والتوظيف الأولي.
- تضع تحت تصرف الشباب ذوي المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي التقني التشريعي والتنظيمي المتعلق بممارسة نشاطهم.
- تقديم الإستشارات و يد المساعدة للشباب ذوي المشاريع في مسار التركيب والتعبئة.
- تقديم علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع، وتطبيق خطة التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.
- تطبيق كل تدبير من شأنه أن يسمح بتعبئة الموارد الخارجية المخصصة لتمويل إحدى النشاطات لصالح الشباب، واستعمالها في الأجل المحددة وفقا للتشريع والتنظيم المعمول به.
- تبرم اتفاقيات مع كل هيئة أو مقولة أو مؤسسة إدارية، يتمثل هدفها في أن تطلب لحساب الوكالة إنجاز برامج التكوين والتشغيل الأولي لدى المستخدمين العموميين أو الخواص.
- تكليف من يقوم بإنجاز دراسة الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية بواسطة هياكل متخصصة.
- تنظيم وتدريب لتعليم الشباب ذوي المشاريع وتجديد مشاريعهم وتكوينهم في تقنيات التسيير على أساس برامج خاصة، يتم إعدادها مع الهياكل القانونية.
- تستعين بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.
- تسيير الأموال الممنوحة من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية في إطار إنشاء المؤسسات المصغرة.
- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب أصحاب المشاريع.
- تقديم الدعم المعلوماتي في الميادين الاقتصادية، التقنية، التشريعية والتنظيمية لأصحاب المشاريع.

الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية ANADE في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- تكليف جهات متخصصة بإعداد دراسات الجدوى، وقوائم نموذجية للتجهيزات وتنظيم دورات تدريبية لأصحاب المشاريع لتكوينهم في مجل التسيير والتنظيم الإداري.
- علاوة على أن الوكالة تعمل على تقديم الدعم المعنوي والمالي والفني، وتسهر على استحداث مؤسسات تعمل في مجالات مربحة ومستمرة لضمان الشغل من جهة، وضمان استرداد الديون المحصلة عليها خلال الأجل المحددة من جهة أخرى.
- إعداد البطاقية الوطنية للنشاطات التي يمكن استحداثها من طرف الشباب وتحيينها دوريا بالاشتراك مع مختلف القطاعات المعنية.
- تشجيع استحداث وتطوير الأنظمة البيئية بناء على فرص الاستثمار المتاحة من مختلف القطاعات التي تلبي احتياجات السوق المحلي و/أو الوطني.
- السهر على عصرنه عملية إنشاء المؤسسات المصغرة ومرافقتها ومتابعتها إلى جانب إعداد وتطوير أدوات الذكاء الاقتصادي وفق نهج استشرافي بهدف تنمية اقتصادية متوازنة وفعالة
- تعمل على عصرنه ورقمنة آليات إدارة الوكالة وجهاز استحداث المؤسسات المصغرة
- تشجيع تبادل الخبرات من خلال برامج الهيئات الدولية والشراكة مع الوكالات الأجنبية لدعم وترقية المقاولاتية والمؤسسات المصغرة.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة والهيئات الداعمة لها

أولاً: الهيكل التنظيمي للوكالة: الشكل رقم (01): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعرييج

ثانياً: الهيئات الداعمة للوكالة:

تتعامل الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية مع البنوك العمومية وصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض، لتسهيل كل الإجراءات الإدارية أمام الشباب الراغبين من الاستفادة من امتيازات الوكالة، بالإضافة إلى مديرية الضرائب وجميع مصالح الولاية والمديريات التي تراها مناسبة لتجسيد أهدافها المنشودة.

المطلب الثالث: تركيبة التمويل ومستوياته، وشروط التأهيل

أولاً: تركيبة التمويل:

هنالك ثلاث أنواع للتمويل يمكن لصاحب المشروع الاستفادة منه ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(02): تركيبة التمويل

تركيبة التمويل

التمويل الثلاثي

بين الوكالة، البنك و
صاحب المشروع

التمويل الثنائي

بين الوكالة و صاحب
المشروع

التمويل الذاتي

صاحب المشروع

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعريريج

بشرط أن لا تتجاوز تكلفة الاستثمار 10.000.000 دج نجد:

1. التمويل الذاتي: يتضمن المساهمة الشخصية لصاحب المشروع
 2. التمويل الثنائي: يتضمن المساهمة الشخصية لصاحب المشروع مكملة بقرض بدون فوائد مقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية.
 3. التمويل الثلاثي: يتضمن المساهمة الشخصية لصاحب المشروع وقرض بدون فائدة تقدمه الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وقرض بنكي.
- ثانيا: مستويات التمويل: يتم تمويل مشروعك وفق الصيغ التالية:

الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية ANADE في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الشكل رقم (03): مستويات التمويل

نوع التمويل	المساهمة الشخصية	القرض غير المكافئ الكلاسيكي	القرض البنكي
التمويل الثلاثي	الطلبة و البطالين	% 05	% 25
	غير البطالين	% 10 (مناطق الجنوب)	% 20
		% 12 (المضاب العليا والمناطق الخاصة)	% 18
	% 15 (باقي المناطق)	% 15	% 70
التمويل الثنائي	% 50	% 50	% 0
التمويل الذاتي	% 100	% 0	% 0

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعرييج

أصبح للأجراء القدرة على إنشاء مشاريعهم الخاصة و الحصول على التمويل اللازم من الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية، بعدما كانت عملية التمويل تقتصر على الطلبة والبطالين فقط، وذلك بالنسب الموضحة في الشكل مه الأخذ بعين الاعتبار أماكن إنشاء المشروع.

ثالثا: شروط التأهيل:

- أن يتراوح سن المستثمر بين 18 و 55 سنة.
- أن يكون ذو مؤهلات مهنية لها علاقة مع المشروع.
- أن لا يكون قد استفاد من أي دعم لإنشاء مشروع.
- أن يقدم مساهمة مالية شخصية بمستوى يطابق الحد الأدنى المحدد حسب قيمة المشروع.

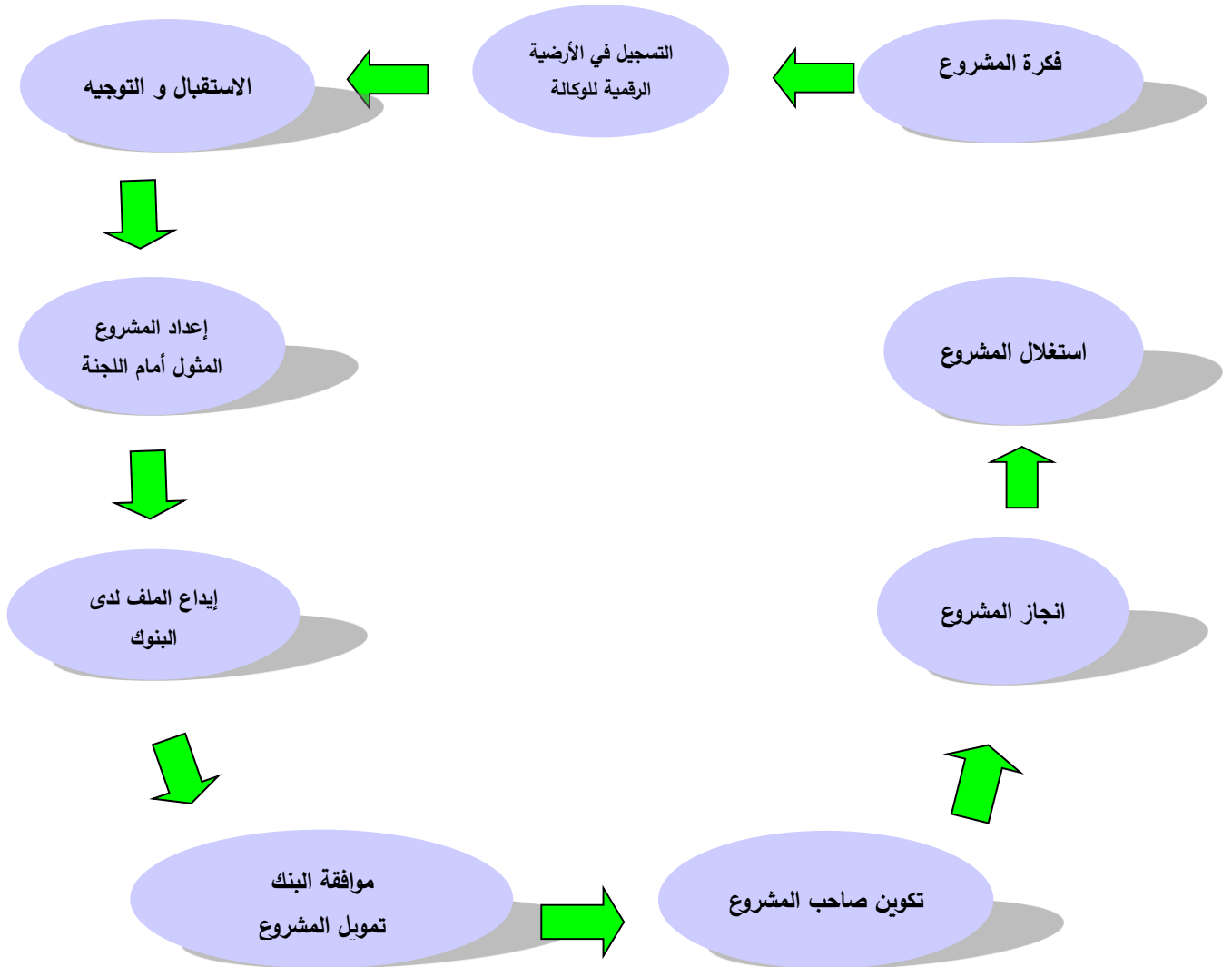
المبحث الثاني: مراحل إنشاء المؤسسات والإعانات والامتيازات الممنوحة لها

المطلب الأول: مراحل إنشاء المؤسسات و توسيع نشاطها

أولاً: مراحل إنشاء المؤسسات

يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (04): مراحل إنشاء المؤسسة حسب الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية



المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعريريج

ثانيا: توسيع النشاط:

يمكن للمؤسسة المصغرة المنشأة في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والراغبة في توسيع نشاطها، إبتداء من أول سنة بعد انتهاء فترة الإعفاءات الجبائية، الاستفادة مرة ثانية من كل الامتيازات المذكورة بعد تسديد نسبة (70%) من ديونها البنكية و (50%) من القرض بدون فائدة مع إثبات مرد وديتها.

المطلب الثاني: الإعانات والامتيازات الممنوحة لها في مرحلة الإنجاز

- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
- الإعفاء من حقوق نقل الملكية بمقابل مالي للإكتسابات العقارية الحاصلة في إطار إنشاء نشاط صناعي
- كما تمنح لهم ثلاث قروض بدون فائدة للشباب أصحاب المشاريع، الذين يلجئون للتمويل الثلاثي بمساهمة كل من البنك الوكالة وصاحب المشروع، لا تجمع هاته القروض وتمنح في فترة إحداث النشاط فقط. و هي كما يلي:
- قرض يقدر ب 500.000 دج موجه للشباب أصحاب شهادات التكوين المهني لممارسة نشاطات الترخيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف ودهن العمارات وميكانيك السيارات.
- قرض يقدر ب 500.000 دج للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة
- قرض يقدر ب 1.000.000 دج موجه لفائدة الشباب حملي شهادات التعليم العالي، للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدتي القضاء والخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ومكاتب الدراسات والمتابعة الخاصة بقطاعات البناء والأشغال العمومية والري.

المطلب الثالث: الإعانات والامتيازات الممنوحة لها في مرحلة الاستغلال

- الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات والبناءات الإضافية لمدة ثلاث أو ست أو عشر سنوات حسب موقع النشاط.
- الإعفاء الكلي من الضريبة الجزافية الوحيدة لمدة ثلاث أو ست أو عشر سنوات حسب موقع النشاط.
- عند انتهاء فترة الإعفاء المذكورة يمكن تمديدتها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محددة.

الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية ANADE في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

- الاستفادة من تخفيض الضريبة الجزافية الوحيدة المستحقة عند نهاية مرحلة الإعفاء خلال الثلاث سنوات الأولى من الإخضاع الضريبي:

- السنة الأولى من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 70 %

- السنة الثانية من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 50%

- السنة الثالثة من الإخضاع الضريبي: تخفيض قدره 25%

المبحث الثالث: دراسة تطور مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية

المطلب الأول: المؤسسات الممولة حسب الجنس وحسب مؤهلات المستثمرين

أولاً: المؤسسات الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب الجنس

الجدول رقم (05) : المؤسسات الممولة حسب الجنس (2008-2020)

السنوات	الذكور	الإناث	المجموع
2008	78	19	97
2009	235	51	286
2010	353	31	384
2011	673	34	707
2012	1059	45	1104
2013	567	32	599
2014	381	22	403
2015	291	27	318
2016	194	23	217
2017	54	5	59
2018	62	7	69
2019	57	6	63

الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية ANADE في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

24	4	20	2020
4330	306	4024	المجموع

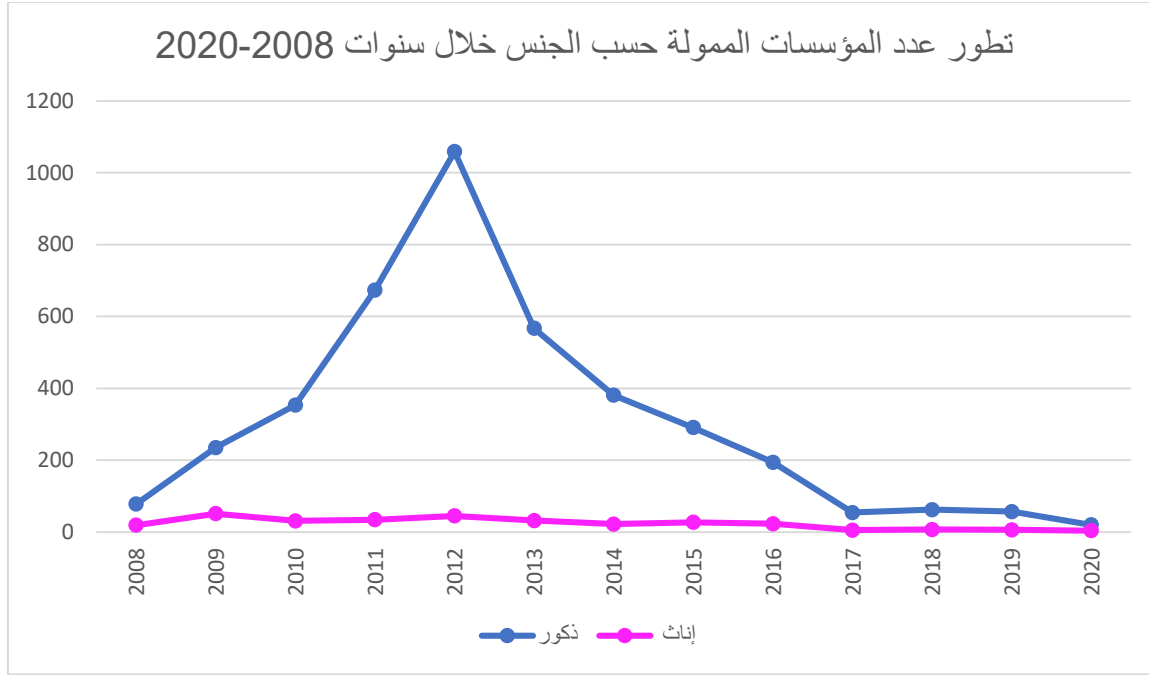
المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعرييج

نلاحظ من خلال المعطيات الجدول رقم (06) أن عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة شهدت تطورا متواصلا وارتفاعا كبيرا، في السنوات الممتدة من 2008 إلى غاية سنة 2012، حيث وصلت لأعلى مستوى وهي 1104 مؤسسة موزعة بين الذكور والإناث. أما بالنسبة للسنوات الممتدة من سنة 2013 إلى غاية سنة 2020 شهدت إنخفاض في عدد المؤسسات الممولة من طرف الوكالة، والتي تصل إلى أقل مستوى لها منذ بداية عمل الوكالة وهي 24 مؤسسة، ويعود السبب لعدة عوامل من بينها :

- جائحة كورونا وما خلفته من آثار على الاقتصاد الوطني بكامله.
- عدم مردودية المؤسسات الممولة من طرف الوكالة .
- عدم قدرة المؤسسات على سداد مستحققاتهم .
- نقص الخبرة للمستثمرين و أصحاب المؤسسات.

أما بالنسبة للمؤسسات الممولة حسب تصنيف الجنسين فنلاحظ إستحواذ كبير للذكور على الإناث، حيث تراوحت نسبة التمويل فالسنوات السابقة بين 80% و 95% للذكور، وهذا راجع للطبيعة الإجتماعية المنطقة وثقافتها، حيث يعتبر الذكور الأكثر نسبة في الفئة العاملة. يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (05): تطور عدد المؤسسات الممولة حسب الجنس خلال السنوات 2008-2020



المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للمعطيات الجدول رقم (05)

ثانيا: المشاريع الممولة من طرف الوكالة حسب مؤهلات المستثمرين من (2008-مارس 2021)

الجدول رقم (06): إحصائيات المشاريع الممولة حسب مؤهلات المستثمرين (2008-2021)

سنة التمويل	نوع المؤهل			المشاريع الممولة	المناصب المستحدثة
	بدون مؤهل	تكوين مهني	جامعي		
2008	59	22	16	97	291
2009	179	76	31	286	858

الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية ANADE في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1134	378	36	68	274	2010
2103	701	34	76	591	2011
3285	1095	31	104	960	2012
1785	595	31	88	476	2013
1206	402	39	118	245	2014
945	315	33	170	112	2015
642	214	41	161	12	2016
174	58	14	43	1	2017
207	69	29	40	0	2018
189	63	38	25	0	2019
72	24	9	15	0	2020
180	60	36	24	0	2021
13071	4357	418	1030	2897	مجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعريش

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن عدد المشاريع الممولة من طرف الوكالة في ولاية برج بوعريش خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2021 بلغت 4357 مشروع، أين لعبت دور كبير في توفير 13071 فرصة عمل، الأمر الذي يأخذ بعين الإعتبار ويحسب لها بالنسبة للولاية، أين يبرز فعالية و كفاءة الوكالة في تقديم التسهيلات اللازمة لأصحاب المشاريع.

ما يلاحظ أيضا من إحصائيات، أن المؤسسة وتحت إطار إعطاء الفرصة للجميع، لم تأخذ نوع المؤهل كشرط أساسي من أجل عملية التمويل، حيث أعطت الفرصة لما مجموعه 2897 مشروع صاحبه بدون مؤهل لتمويل مشروعه. لكن بعد سنة 2017 نلاحظ أن الوكالة اعتمدت على شرط المؤهل كأحد العوامل اللازمة للحصول على التمويل، و لم يتحصل أي فرد غير مؤهل على أي مشروع، وذلك راجع إلى تطور مفهوم المؤسسات الذي يتطلب إنشائها فئة مؤهلة، وعدم قدرة هاته الفئة على سداد مستحقاتهم للوكالة من جهة أخرى.

الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية ANADE في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالمقابل تحصل الأفراد ذو مؤهل، سواء كان تكوين مهني أو جامعي على 1030 مشروع للتكوين المهني و 418 بالنسبة للجامعيين، بمجموع يقدر ب 1448 مشروع، أقل من الأفراد بدون مؤهل بما يقارب النصف، الأمر الذي يجب على الوكالة أخذه بعين الإعتبار والتركيز على هاته الفئة اكثر، لأن هاته الأخيرة تملك من الإمكانيات والمؤهلات ما يكفي من أجل تأسيس مؤسسات ناجحة.

كملاحظة أخيرة وبالتركيز على مناصب الشغل التي وفرتها هاته المشاريع أو هاته المؤسسات بغض النظر عن نوع المؤهل، نلاحظ أنها كانت متفاوتة من سنة لأخرى، حيث بلغت ذروتها سنة 2021 ب 3285 منصب، الأمر الذي يثبت أن التسهيلات الجبائية بما في ذلك جميع التخفيضات والإعانات والإمميزات التي تقدمها الوكالة لدعم هاته المشاريع، له علاقة طردية مع توفير مناصب شغل.

المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب نوع التمويل ومراحله (2009-2020)

جدول رقم (07): مقارنة حجم التمويل الثنائي والثلاثي للمشاريع (2009-2020)

مناصب الشغل المستحدثة	المجموع	الجنس		مراحل التمويل		نوع التمويل		
		إناث	ذكور	التوسعة	الإنشاء	الثلاثي	الثنائي	
2496	832	42	790	15	817	809	23	الفلاحة والصيد البحري
2595	865	111	754	3	862	829	36	الحرف
990	330	6	324	8	322	302	28	الاشغال العمومية
51	17	1	16	0	17	16	1	الري
1554	518	63	455	3	515	495	23	الصناعة
339	113	51	62	5	108	70	43	المهن الحرة
4248	1416	138	1278	5	1411	1312	104	الخدمات
2988	996	3	993	8	988	947	49	النقل

الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية ANADE في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

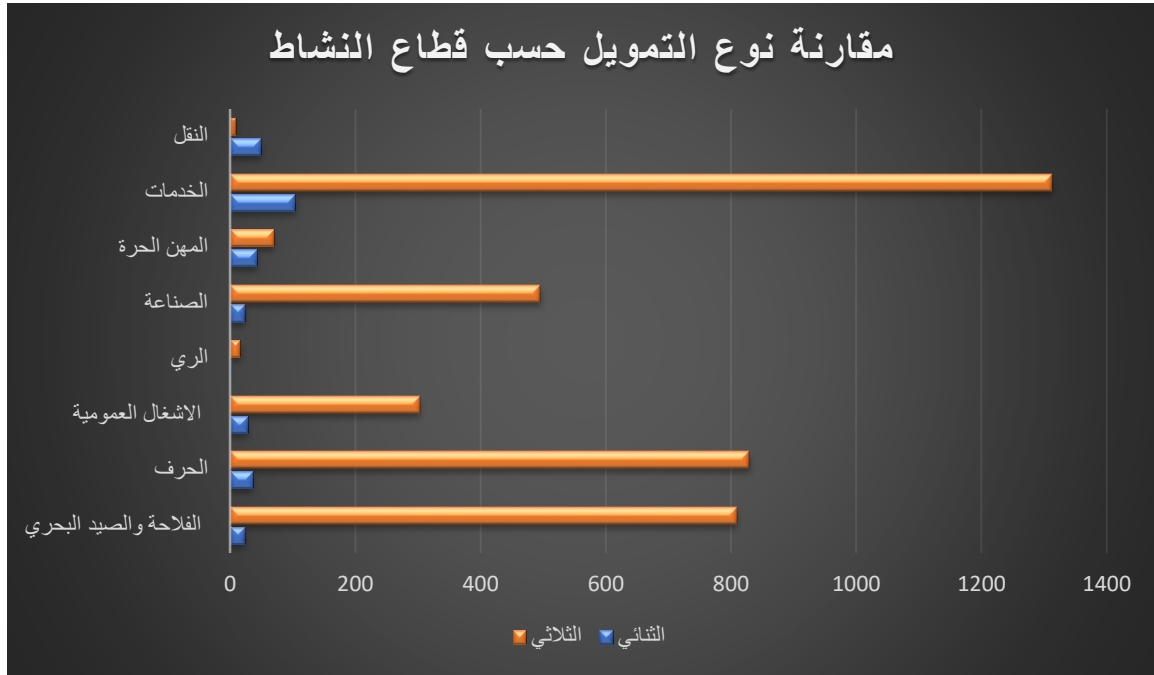
15261	5087	415	4672	47	5040	4780	307	العدد الإجمالي
-------	------	-----	------	----	------	------	-----	----------------

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعرييج

نلاحظ أن عدد المشاريع التي إختارت التمويل الثلاثي أكثر بكثير من التي إختارت التمويل الثنائي، وذلك لدخول البنك كطرف ثالث في العلاقة، للمساعدة أكثر في عملية التمويل، كما أن عدد المؤسسات المستفيدة من التوسعة هي 47 مؤسسة، ومعلومات إضافية قدمت من طرف الوكالة كانت نسبة تسديد الديون في سنة 2018 85%، وفي سنة 2019 كانت 45,64%.

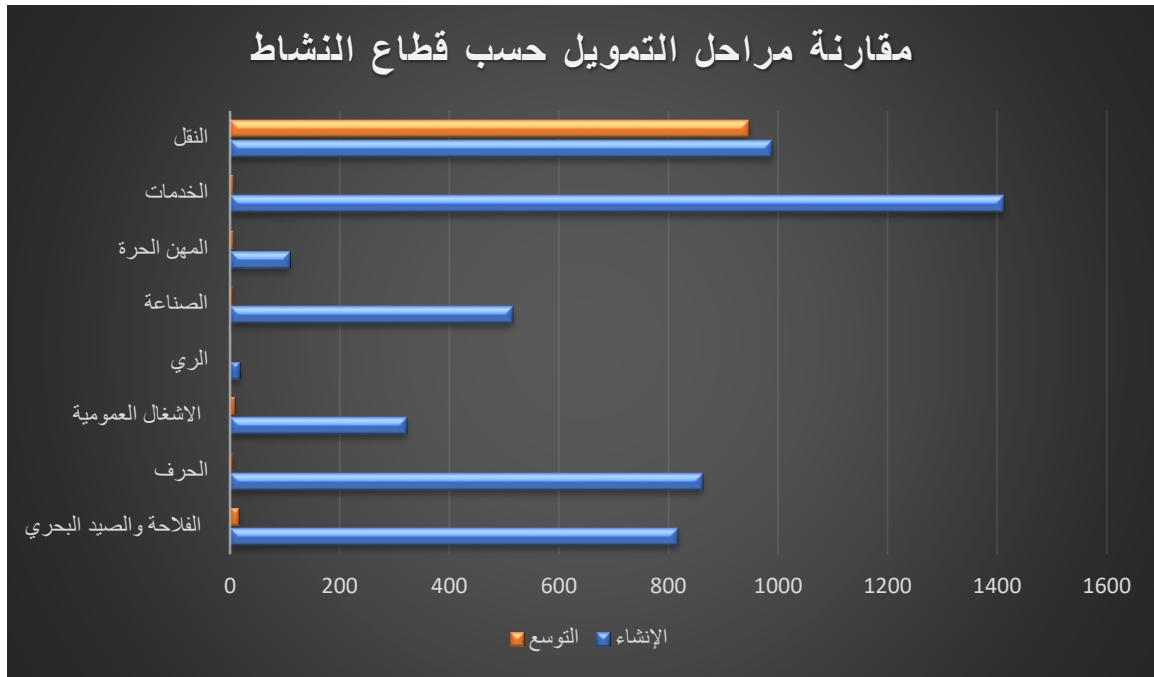
يمكن توضيح ذلك في الأشكال التالية:

الشكل الرقم(06): مقارنة نوع التمويل حسب قطاع النشاط لفترة 2009-2020



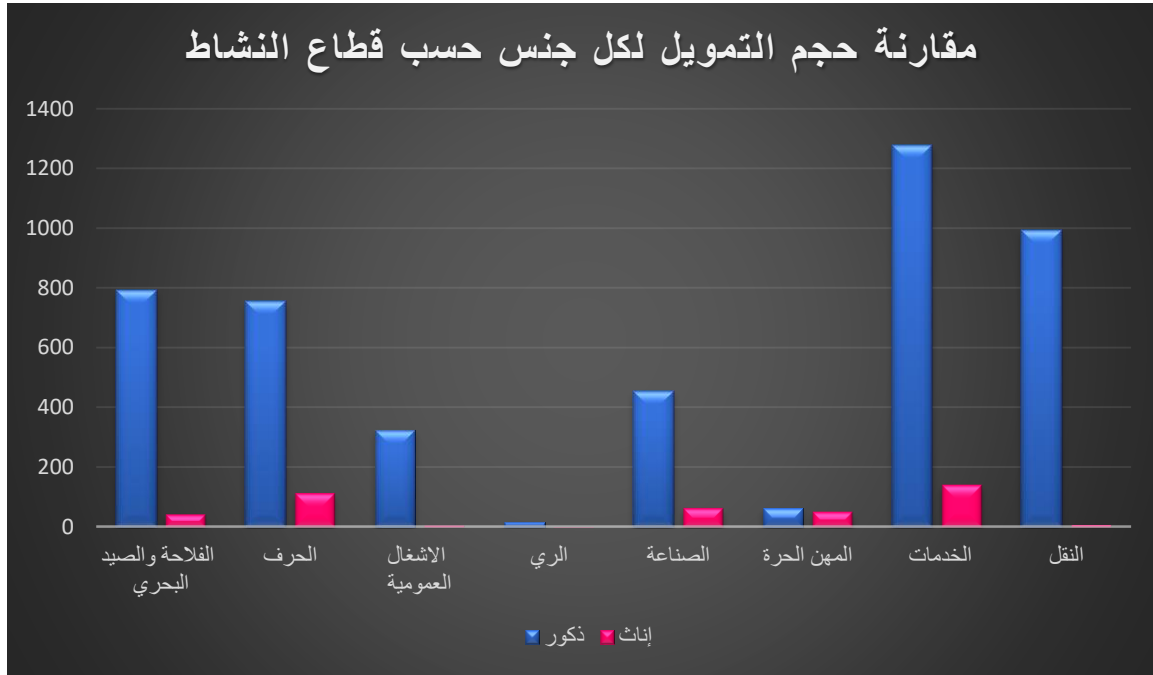
المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للمعطيات الجدول رقم (07)

الشكل رقم (07): مقارنة مراحل التمويل حسب قطاع النشاط (2009-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للمعطيات الجدول رقم (07)

الشكل رقم(08): مقارنة حجم التمويل لكل جنس حسب قطاع النشاط 2009-2020



المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للمعطيات الجدول رقم (07)

المطلب الثالث: مساهمة المشاريع الممولة في توفير مناصب الشغل وتوزيعها حسب قطاع النشاط (2009-2021)

أولاً: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب بلديات الولاية

الجدول رقم (08): عدد المشاريع الممولة موزعة حسب بلديات الولاية (2009-2021)

البلديات	مناصب الشغل الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
برج بوعريبيج	1704	5112
راس الواد	267	801
عين تسرة	64	192
أولاد براهيم	35	105

الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية ANADE في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

69	23	برج زمورة
267	89	أولاد دحمان
57	19	تسامرت
294	98	منصوره
81	27	بن داود
297	99	المهير
30	10	حرازة
48	16	أولاد سيدي إبراهيم
579	193	مجانة
657	219	الياشير
387	129	حسناوة
69	23	ثنية النصر
171	57	عين تاغروت
120	40	تكستار
339	113	برج الغدير
150	50	بليمور
66	22	غيلاسة
216	72	العناصر

الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية ANADE في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

42	14	تاقلعيت
423	141	الحمادية
279	93	العش
234	78	القصور
87	29	الرابطة
270	90	جعافرة
207	69	القلة
75	25	الماين
42	14	تفرق
177	59	سيدي مبارك
174	58	بئر قاصد علي
294	98	خليل
12411	4137	مجموع

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعرييج

نلاحظ من الجدول السابق أن المشاريع الممولة من طرف الوكالة، مست وغطت جميع بلديات الولاية، التي استفادت من عملية التمويل من طرف الوكالة، الأمر الذي يشكل حافزا لدعم الاستثمار في جميع البلديات، بطبيعة الحال كل بلدية حسب امكانياتها وعدد سكانها.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، حصول بلدية برج بوعرييج على أعلى نسبة من المشاريع بأكثر من (40%) و بعدد مشاريع يقدر ب 1704 مشروع، و 5112 منصب شغل هذا راجع لكونها مركز معظم الإدارات وفي نفس الوقت هي بلدية و ولاية.

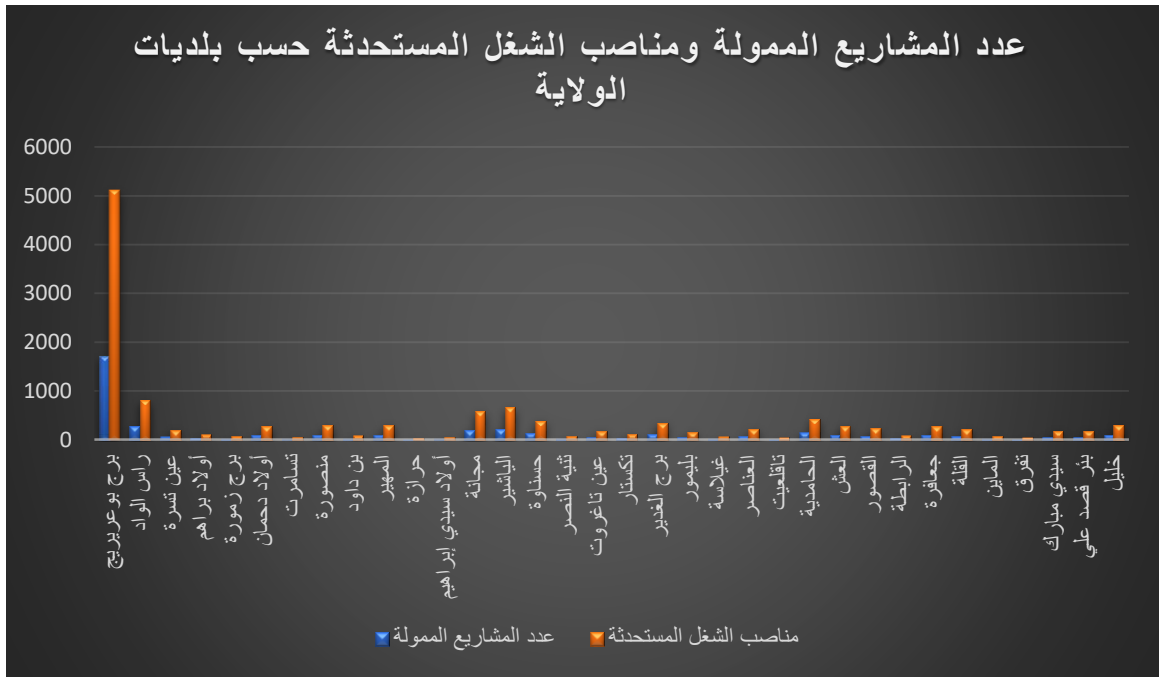
الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية ANADE في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بعد بلدية برج بوعريريج، نجد كلا من بلدية اليشير وراس الواد ومجانة، كأكثر البلديات تحصيلا للمشاريع وخلقاً لمناصب الشغل، بأكثر من 200 مشروع، و بمجموع 2037 فرصة عمل. الأمر الذي يوضح أن هاته البلديات جد نشطة بالسكان والإمكانيات على غرار بلدية برج بوعريريج. في حين سجلت بلدية حرازة أدنى نقطة في عدد المشاريع ب 10 مشاريع و 30 منصب شغل، ذلك راجع لنقص الكثافة السكانية على مستوى هاته البلدية.

يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الـ

شكل رقم
(09): عدد
المؤسسات
الممولة
ومناصب
الشغل
المستحدثة
لكل بلدية



المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للمعطيات الجدول رقم (08)

ثانيا: المؤسسات الممولة من طرف الوكالة حسب قطاع النشاط

الجدول رقم (09): عدد المؤسسات الممولة حسب قطاع النشاط (2009-2020)

مناصب الشغل المستحدثة	عدد المشاريع الممولة	
2496	832	الفلاحة والصيد البحري
2595	865	الحرف
990	330	الأشغال العمومية
51	17	الري
1554	518	الصناعة

الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية ANADE في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

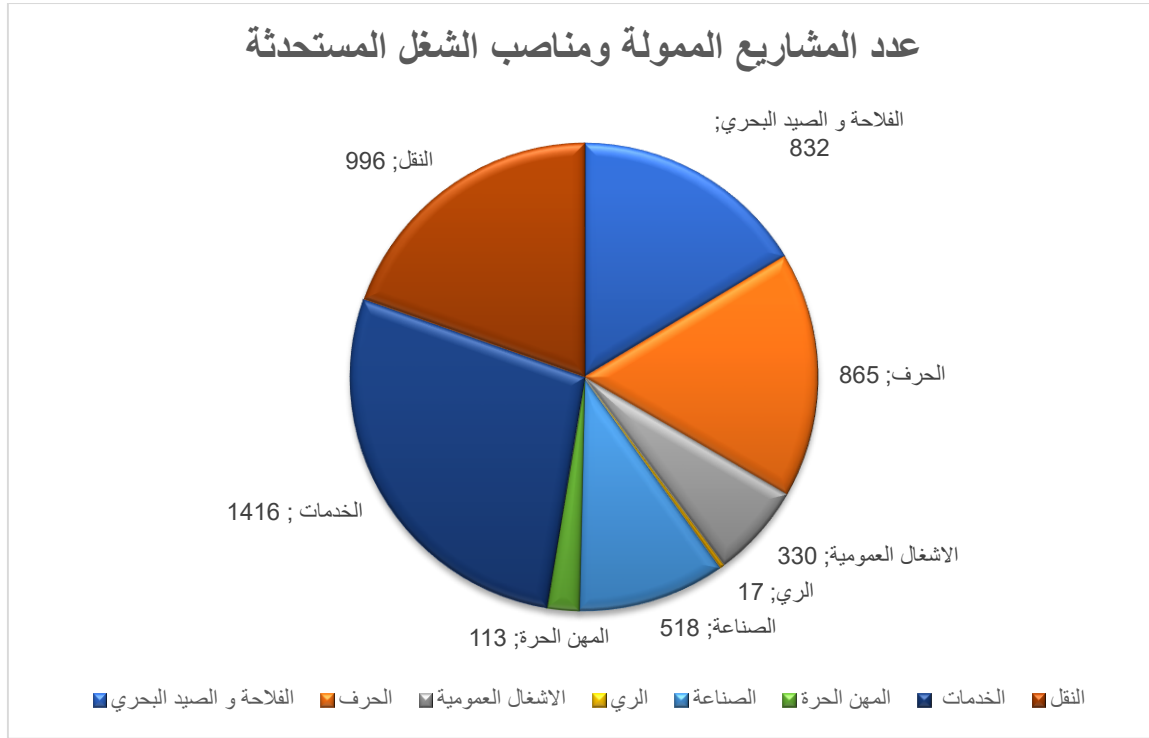
339	113	المهن الحرة
4248	1416	الخدمات
2988	996	النقل
15261	5087	العدد الإجمالي
	15.591.380.084.50	المبلغ الإجمالي للإستثمار
	4.369.516.942.91	مبلغ إستثمار الوكالة

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعرييج

من خلال الجدول نلاحظ أ قطاع الخدمات هو أكثر القطاعات خلقا لفرص العمل من جهة ومن عدد المشاريع من جهة أخرى بنسبة تقارب 28%، ما يبرز أن نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولاية يتمثل في الخدمات من مجموع المؤسسات، يأتي بعده ثانيا قطاع النقل بنسبة تقارب 20%، أما قطاعا الحرف والصيد البحري استحوذا على نسب متقاربة ب 17% و نسبة 16.3% على التوالي، أما القطاعات التي حظيت على أقل النسب كانت المهن الحرة بنسبة 2% و قطاع الري بنسبة لا تصل ل 1%. من الجدير أن نذكر أن القطاعات المهيمنة هي الأكثر خلقا لفرص العمل ب 4248 فرصة عمل لقطاع الخدمات، بينما ساهم قطاع الري ب 51 فرصة عمل فقط.

يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (10): عدد المشاريع الممولة ومناصب الشغل حسب قطاع النشاط (2009-2020)



المصدر: من إعداد الطالبين وفقا للمعطيات الجدول رقم (09)

خلاصة الفصل الثاني:

لعبت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في الآونة الأخيرة دورا مهما، سواء كان ذلك فيما يخص جانب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أو من جانب خلق مناصب شغل للشباب، أو من حيث دورها البارز في تشجيع الاستثمار المحلي من خلال إنشاء عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الميزات الإيجابية الأخرى التي قدمتها الوكالة على بصفة عامة وبولاية برج بوعرييج بصفة خاصة، ومن زاوية أخرى يرى البعض الآخر أن هناك العديد من السلبيات التي أثرت على مستوى عمل الوكالة.

إلا أنها تعمل بكل جدية على تطوير أشكال التعاون مع محيط المؤسسات المصغرة، وتسهر على تسهيل إجراءات استحداث المؤسسات المصغرة، وتشجع بروز المشاريع المبتكرة، وتقدم الدعم لمنشئي المؤسسات الجديدة، كما تضمن ديمومة المؤسسات ومرافقتها، وتشجع المؤسسات على تنظيم أفضل، والعمل على جعل المؤسسات المصغرة عاملا استراتيجيا في التطور الاقتصادي.

الْخَاتَمَةُ

تتمحور إشكالية البحث حول التسهيلات الجبائية في دعم وتمويل الأعمال الصغيرة والمتوسطة، من أجل معالجة هاته الإشكالية وتساؤلاتها وضعنا فصلين محاولين فيهما حصر أهم ما يتعلق بالجانب النظري والتطبيقي عبر خطوات ممنهجة.

تم في الفصل الأول إزالة كل الإبهام حول المفاهيم نظريا، بداية بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وأنواعها، مع ذكر التسهيلات الجبائية وخصائصها والعوامل المحددة لها، مع التعرف على التسهيلات المقدمة من طرف الدولة عن طريق أهم الهيئات والوكالات التي تدعم هاته المؤسسات.

أما في الفصل الثاني تطرقنا في دراستنا التطبيقية لأحد أهم الهيئات الداعمة وهي الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات لولاية برج بوعرييج، حيث عرضنا شروط التأهيل والامتيازات والإعفاءات الممنوحة من طرف الوكالة، مع تركيبة التمويل التي يمكن استغلالها في إنجاح المشروع وتوسعته.

نتائج الدراسة: من خلال ما تم عرضه في الدراسة من محاولتنا للإجابة على الإشكالية خلصنا إلى النتائج التالية منها نتائج تختبر صحة فرضياتنا:

فيم يخص الفرضية الأولى والتي مفادها أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد أهم القطاعات التي تساعد في التنمية الاقتصادية، فقد تم تحقيقها من خلال ما لمسناه في عدد مناصب العمل التي توفرها هاته المؤسسات.

بالنسبة لفرضية الثانية التي تقول إن مشكل التمويل يشكل تحد كبير لهاته المؤسسات، هي كذلك محققة لصعوبة تقدير الاحتياجات المالية للحصول على قروض، مع صعوبة سداد هاته الديون

بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تخص مساهمة الدولة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منحهم إعفاءات وتسهيلات جبائية بالإضافة إلى العديد من الهيئات التي تساعد في عملية التمويل، هي الأخرى قد تحققت لوجود هيئات ووكالات كثيرة تقدم الدعم المالي ووجود قوانين سنت من طرف الدولة تساهم هي الأخرى في دعم وتشجيع هاته المؤسسات.

من خلال دراستنا توصلنا إلى النتائج التالية:

- بالرغم من اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واختلاف الدول والهيئات في إعطاء تعريف موحد لها إلا أنها تتفق على أهمية هذا القطاع والدور الاقتصادي الذي تؤديه في جمع المجالات.
- تعتبر الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات أحد أهم الهيئات التي استحدثتها الدولة من أجل دعم الشباب ماليا لإنشاء مشاريعهم الخاصة.
- استطاعت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولات وجميع الوكالات الأخرى من تقليل نسب البطالة.

- تقدم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية صيغ تمويل عديدة مما يسمح للمستثمرين باختيار التمويل المناسب لمشاريعهم.
- تنشط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية أكثر في ولاية برج بوعرييج في القطاع الخدماتي مقارنة بالقطاعات الأخرى.
- ✚ **الاقتراحات:** هناك بعض الاقتراحات التي يمكن أن نقدمها في المجال المدروس:
 - يجب على الجزائر الاهتمام أكثر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تحقيق التنمية.
 - إحياء أيام تحسيسية حول مختلف المزايا والتحفيزات الجبائية التي تقدمها هيئات الدعم.
 - يجب أن لا يركز الدعم على مرحلة الإنشاء والتوسيع فقط وإنما يجب أن يمس جوانب توجيهه، تكوين وتدريب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإحياء ثقافة المسير الناجح والقيام بالدراسة التقنية والمالية لهذه المؤسسات
- _ منح التسهيلات الجبائية من طرف الوكالة، يجب أن تقوم هذه الأخيرة بدراسة مسبقة لنوع وطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والنشاط الذي ستقوم به والتي يجب أن تتوفر فيها شروط الاستفادة من هاته التحفيزات
- ✚ **آفاق الدراسة:** لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكنها أن تكون إشكالية لأبحاث أخرى نذكر منها:
 - التنمية المتواصلة لبرامج التكوين لفائدة الشباب.
 - مواصلة تكوين إطارات الوكالة بشكل دوري.

قائمة المرجع

المراجع باللغة العربية

أولاً: الرسائل الجامعية **توحيد الخط**

1. بشرى بوعزيز، بشرى صنادلة، الامتيازات الضريبية ودورها في دعم وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017 / 2018
2. صيد ساعد، شاكى مولود، دور الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI في إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، مذكرة ماستر، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2019/2018،
3. نسيمة سباق، اثر الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على نمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراة ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2015-2016.
4. موهوب ياسمين، دريسي آية، التحفيزات الجبائية للمؤسسات الناشئة في الجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية برج بوعرييج، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و جباية معمقة، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، 2022-2023.
5. حليتم محمد الصديق، معوش يونس، تأثير التحفيزات الجبائية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة و جباية معمقة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2021/2022.

ثانياً: المجلات والملتقيات العلمية

1. خليفي سامية، عليي نادية، فعالية التحفيزات الجبائية في دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد 05، العدد 01، 2021.
2. محمد امين كروش وعائشة عمري ، أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يوم دراسي حول دور المؤسسات الصغيرة في دعم التنمية المحلية ، جامعة اكلي محند اولحاج - البويرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، يوم 25 افريل 2016.
3. رابح خوني، سليمة هالم، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و ادارة الاعمال، العدد 01، 2016.
4. مولاي امينة، واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فالجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية ، العدد 01، المجلد 07، 2020.
5. حاج عزام سمية، حمر العين محمد، دور التحفيزات الجبائية في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مجلة دراسات جبائية، المجلد 12-02، العدد 23 ، جانفي 2024.

6. زينيات أسماء، محاضرة في دور التحفيزات الجبائية في تعزيز فرص الاستثمار في الجزائر، جامعة الجزائر 03، الجزائر، السداسي الثاني، 2017.

ثالثا: التشريعات القانونية

1. المادة 138، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب 2019.
2. المادة 05، المادة 13، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
3. المادة 09 قانون الرسوم على رقم الأعمال وزارة المالية المديرية العامة للضرائب 2020.
4. المادة 11، قانون الرسوم على رقم الأعمال.
5. المادة 13، قانون الرسوم على رقم الأعمال.
6. المادة 282 مكرر 6، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
7. المادة 219 ، قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة 2020.

المواقع الإلكترونية

1. الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، تاريخ الإطلاع: 09/05/2024، على الموقع www.angem.dz.
2. الصندوق الوطني لتأمين على البطالة CNAC، تاريخ الإطلاع: 09/05/2024، على الموقع www.cnac.dz.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
-	الإهداء
-	شكر وعرهان
I	ملخص الدراسة
II	قائمة المحتويات
63	قائمة الجداول
63	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
04	الفصل الأول: التسهيلات الجبائية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
6	المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
6	المطلب الأول: تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها
10	المطلب الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها
13	المطلب الثالث: المشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
16	المبحث الثاني: ماهية التسهيلات الجبائية
17	المطلب الأول: تعريف التسهيلات الجبائية وخصائصها
18	المطلب الثاني: العوامل المحددة للتسهيلات الجبائية وشروط نجاحها
20	المطلب الثالث: الإطار القانوني في جانب التسهيلات الجبائية
24	المبحث الثالث: التسهيلات الجبائية المقدمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من طرف الهيئات الداعمة
25	المطلب الأول: التسهيلات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
26	المطلب الثاني: التسهيلات الجبائية التي يمنحها الصندوق الوطني للتأمين على البطالة
27	المطلب الثالث: التسهيلات الجبائية التي تمنحها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
28	المبحث الرابع: الدراسات السابقة

28	المطلب الأول: الرسائل الجامعية باللغة العربية
31	المطلب الثاني: المقالات العلمية باللغة العربية
34	الفصل الثاني: مساهمة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية برج بوعريج
36	المبحث الأول: تقديم الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية (ANADE)
36	المطلب الأول: نشأة الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية ، أهدافها ومهامها
38	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية والهيئات الداعمة لها
39	المطلب الثالث: تركيبة التمويل ومستوياته، وشروط التأهيل
41	المبحث الثاني: مراحل إنشاء المؤسسات والإعانات والإمميزات الممنوحة لها
41	المطلب الأول: مراحل إنشاء المؤسسات وتوسيع نشاطها
42	المطلب الثاني: الإعانات والإمميزات الممنوحة في مرحلة الإنجاز
42	المطلب الثالث: الإعانات والإمميزات الممنوحة في مرحلة الاستغلال
43	المبحث الثالث: دراسة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف وكالة دعم وتنمية المقاولاتية
43	المطلب الأول: المؤسسات الممولة حسب الجنس وحسب مؤهلات المستثمرين
47	المطلب الثاني: المشاريع الممولة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية حسب نوع التمويل ومراحلها
50	المطلب الثالث: مساهمة المشاريع الممولة في توفير مناصب الشغل وتوزيعها حسب قطاع النشاط (2009-2021)
57	الخاتمة
59	قائمة المراجع
63	فهرس المحتويات
65	ملخص الدراسة